وزارة التّعليـم العـــالـي والبّحـث العلمـي
جامعـــة محمّد خيضر -بسكـرة-
كلـــيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة- قطب شتمة-
قسم العلوم الانسانية
شعبة التاريـخ

عنوان المذكرة:

التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830-1900)

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعـــداد الطّالبة:
- نجاة دهنون

إشـــراف الأستاذة:
- شهرزاد شلبي

السّنة الجامعيّة: 2015- 2016م/ 1436- 1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب»

صدق الله العظيم

الآية88 سورة هود.

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي من علي بالصحة والعافية لإتمام هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذة المشرفة شهرزاد شلبي التي لم تدخر جهدا في تشجيعي ومساعدتي بالرأي والنصيحة والمادة العلمية رغم كثرة انشغالاتها فجزاها الله خيرا وأبقاها ذخرا لطلاب المعرفة.ولا يفوتني أن اشكر كل أساتذتي بقسم التاريخ جامعة بسكرة وأخص بالذكر منهم الأستاذ حوحو رضا.

وأيضا الشكر الجزيل لزملائي خاصة رحيمة غسكيل، شعبان عبد الرزاق، نجيب عبدلي. والى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد.

مقدمة

تكتسب بلدان المغرب العربي أهمية جغرافية وتاريخية حيث تداولت على هذه المنطقة العديد من الحضارات على مر العصور، كما أن إشرافها على البحر المتوسط في الجهة الشمالية زاد من أهميتها كون هذا الأخير يمثل طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين منذ القدم إلى الوقت الحاضر الشيء الذي أثار أطماع العديد من الدول الأوروبية الاستعمارية، فتكالبت على المنطقة وحاولت غزوها عدة مرات خاصة خلال القرنين 16 و 17 الميلاديين.

تتوسط هذه البلدان الجزائر التي كانت هي الأخرى مثار أطماع العديد من الدول الأجنبية وفي مقدمتها فرنسا، التي نجحت في احتلالها عام 1830 فبمجرد أن تمت عملية الاحتلال شرعت هذه الأخيرة في مصادرة الأراضي فزيادة عن كونها مصدر رزقه فهي أيضا عامل مهم في ترابط وتلاحم القبيلة وذلك باستصدار عدة تشريعات مست الملكية العقارية

ثم انتقلت بعد ذلك إلى المجالات الاقتصادية الأخرى، حيث عملت على تقويض الزراعة والصناعة والتجارة الجزائرية شيئا فشيئا من خلال جملة القوانين والمراسيم التي هدفت إلى مزيد من الاستغلال والاستنزاف الاقتصادية للجزائر.

- أسباب اختيار الموضوع:

- تكوين مرجعية فكرية حول التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية.

- محاولة إدراك معاناة الجزائريين من خلال هذه التشريعات المجحفة.

- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع ذات الجانب الاقتصادي.

-أن اغلب الطلبة والباحثين يهتمون بالجانب العسكري والسياسي ويغفلون الجانب الاقتصادي الذي له تأثير كبير على الجوانب الأخرى.

– تشجيع الأستاذة المشرفة على دراسة هذا الموضوع.

– الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع ارتأيت أن اطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت التشريعات الاقتصادية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1830–1900 في تغيير الواقع الاقتصادي بالجزائر؟ وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

– بما تميزت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني؟

– ما هي أبرز التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من سنة 1830 إلى عام 1900؟

– فيما تجلى أثر هذه التشريعات؟ وما موقف الجزائريين منها؟

– منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع فاني اعتمدت على المنهج التاريخي السردي، وذلك من خلال عرض الأحداث التاريخية وسردها سردا منطقيا والوصول إلى استنتاجات حول الموضوع.

– شرح خطة البحث:

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة إلى:

–مقدمة

– فصل أول بعنوان: الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، تكلمت فيه عن الواقع الزراعي، الصناعي والتجاري للجزائر في تلك الفترة وذلك في ثلاثة مباحث حتى

نتعرف فيما بعد على التغييرات التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية من خلال جملة التشريعات التي أصدرتها.

– فصل ثان بعنوان: التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1830–1900)، وقد تناولت فيه هذه التشريعات والتي خصت بها الإدارة الاستعمارية كل ما يخص

المجال الاقتصادي من زراعة، صناعة وتجارة. ولما كان من غير الممكن التطرق لجميع هذه التشريعات في تلك الفترة، فقد أدرجت أهمها والتي كانت لها نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري.

– فصل ثالث بعنوان: انعكاسات التشريعات الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين وقد تضمن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التشريعات، و رد فعل الجزائريين الذي تميز بالمقاومة المسلحة ثم الهجرة كآخر حل.

– دراسة لأهم مصادر ومراجع البحث:

– Ageron Charle Robert «les Algériens musulmans et la France 1871–1919 » والذي يعتبر مصدرا مهما لدراسة الملكية خلال الفترة الاستعمارية.

– كتاب عدة بن داهة "الاستيطان ج1 وج2" وقد تناول أهم القوانين الصادرة في المجال العقاري والصناعي والتجاري بالتفصيل .

– رسالة ماجستير لعبد الحكيم رواحنة "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1930" والذي تناول مظاهر السياسية الاستعمارية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بإسهاب.

– أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر والذي تضمن بالتفصيل مسالة العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي.

- صعوبات البحث:

تمثلت الصعوبة في الموضوع كونه عميق ويتطلب دراسة مفصلة وأيضا له بعد قانوني، وهو ليس بالأمر الهين.

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: الواقع الزراعي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: الملكية العقارية للأراضي

المطلب الثاني: المنتجات الزراعية

المطلب الثالث: الوضع العام للفلاح

المبحث الثاني: الواقع الصناعي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول:أنواع الصناعات

المطلب الثاني: أهم الحرف

المطلب الثالث: خصائص الصناعة

المبحث الثالث: الواقع التجاري للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: أنواع التجارة

المطلب الثاني: شبكة المواصلات

المطلب الثالث: أهم الصادرات والواردات

المبحث الأول:الواقع الزراعي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول:الملكية العقارية للأ راضي

تميز نظام الملكية المطبق في العهد العثماني بالجزائر بتكييف الأجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وعلى وجه الخصوص مع المذهب الحنفي.[1] وعموما كانت الملكية تصنف إلى الأصناف التالية:

– **أراضي الملك:** وهي الأراضي المملوكة من طرف الأفراد، الذين لهم مطلق الحرية للتصرف فيها ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة، وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوارثة والبيع والشراء كما أنها كثيرا ما تعرضت للمصادرة والحيازة من طرف الحكام، ويقع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان أو بجوار المدن بحيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة، مثل الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران والتي أصبحت في حوزة الأتراك والكراغلة والحضر وقد اشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران.[2]

كما نجدها منتشرة في منطقة القبائل الكبرى[3] وجبال بني مناصر[4] بالونشريس (بايلك التيطري) و جبال الظهرة[5] وجهة مستغانم.

---

[1]– الطاهر ملاخسو،"**نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر(1830–1962)**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص24.

[2] – زوليخة سماعيلي المولودة علوش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص287.

[3] – القبائل الكبرى: وهي موطن الأمازيغ الأحرار، البربر الآباء تتواجد بجبال جرجرة ، ينظر إلى : (أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص36).

[4] – جبال بني ناصر: تمتد مابين مدينتي شرشال وتنس، أقصى ارتفاعها 1580متر، ينظر إلى:(المرجع نفسه،ص35).

[5]– جبال الظهرة :تمتد على ساحل البحر من تنس إلى مستغانم وهي قليلة الارتفاع، ينظر إلى:(المرجع نفسه،ص35).

بالإضافة إلى تواجد أراضي الملك في الواحات الصحراوية.[1]

- **أراضي العرش:**وهي أراضي تستغل من طرف القبيلة وتنتقل حيازتها بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث وهذا الصنف يتواجد في العديد من المناطق، وهو يغطي ما مساحته خمسة ملايين هكتار. ويتميز نظام العرش بالخصوصيات التالية:

1- حق جميع أفراد القبيلة في التمتع والانتفاع بالأرض .

2- لا يحق لأي فرد إجراء معاملة عقارية على الجزء الذي ينتفع به سواء بالبيع أو المبادلة

3- لا يحق للنساء استخلاف الرجال في الحصول على هذه الحقوق المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

4- عدم خضوع النزاعات حول الأراضي لسلطة القاضي الشرعي وإنما تعرض مثل هذه المنازعات على الجماعة وعلى موظفي البايلك.

5- يدفع أفراد القبيلة بالإضافة إلى الزكاة أو العشر ضريبة خاصة تسمى الحكور أو الخراج.[2]

- **أراضي الوقف:** وتسمى بأراضي الحبوس، وهي الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية والخيرية وبمجرد أن تسلم ملكية هذه الأراضي تصبح غير قابلة للنقل للغير، على أن يستفاد من عوائدها سواء في صورة محاصيل أو أي دخل آخر، وكانت تصرف في الهدف الذي حبست له وهو الأعمال الخيرية.

---

[1]- رشيد فارح, "**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** "، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص89 .

[2]- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر ، 2007، ص ص201، 202.

وفي بعض الأحيان كانت أسرة الواهب تحتفظ بحق الانتفاع من الحبوس خلال آجال يحدده الواهب.[1]

وقد كانت الحبوس أكثر انتشارا في المدن فقد تألفت من أبنية وبساتين في الضواحي والمزارع القريبة، حتى أصبحت تغطي أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الصالحة للزراعة والخاضعة للبايلك أما حبوس الريف فكانت تتكون من أراضي العائلات الكبيرة وكانت مساحتها تقدر بحوالي 75 ألف هكتار.[2]

- **أراضي البايلك** : هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة وهي في كثير من الأحيان أراضي خصبة تتنازل عنها الدولة لصالح القبائل أو لأشخاص لغرض الانتفاع منها دون أن يكون لهم الحق في التملك وبذلك تبقى ملكية الرقبة للدولة.[3]

هذا النوع من الأراضي موزع على الشكل التالي:

1- الأراضي الحية المستغلة من طرف البايلك، وقد وزعت على الفلاحين لزراعتها تحت إشراف مسير يسهر على المراقبة وفي بعض الأحيان تؤجر هذه الأراضي لبعض القبائل.

2- الأراضي الميتة: بما فيها الغابات والأحراش والأراضي المهملة وغير محددة والمستعملة كراعي لقطعان الأغنام والماعز وكل أنواع الحيوانات وتحددت مساحتها بحوالي اثنين مليون هكتار.[4]

3- الأراضي الشاسعة:منحت لبعض القبائل كممتلكات للانتفاع فقط وبالمقابل تقدم القبائل المستفيدة من هذا الامتياز خدماتها العسكرية وضمان جمع الضرائب وقد أطلق على البعض منها اسم قبائل المخزن.

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870- 1930** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص ص20، 21.

[2]- المرجع نفسه، ص21.

[3]- الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص26.

[4] - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص202.

هذه الامتيازات مؤقتة، ويمكن نزعها من القبائل التي تتهاون في تقديم الخدمات المطلوبة منها.[1]

المطلب الثاني:المنتجات الزراعية

كانت الجزائري العهد العثماني بلدا زراعيا بالدرجة الأولى بحيث يقدر بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90 بالمائة، فمناخها ملائم للزرع وأرضها خصبة ولا سيما الشمال حيث تدر أنواعها مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه.[2]

فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، أما بالنسبة لأنواع المحاصيل الزراعية المنتجة فهي :

زراعة الحبوب: كالقمح والشعيرو الذرة وتباشر في المناطق التي ترد مردودا اقتصاديا مهما للسكان وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة وبعض جهات الهضاب العليا الممطرة.[3] كوهران وغريس ومجانة وقسنطينة، وكانت تعتبر محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي ولذا عمل البايلك جاهدا للاستيلاء على أراضي الحبوب حتى أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينتي قسنطينة وهران تغطي 84 ألف هكتار عشية الاحتلال.[4]

ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب كما أن الجزائر كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة جدا.

---

[1]– بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص203.

[2]– محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص57.

[3]– يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص323.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800–1830)**، الطبعة2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص32.

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة وهو من النوع الممتاز.[1]

زراعة الخضر: بأنواعها المختلفة كالبصل والثوم واللفت والجزر والبطاطا ...الخ. تزرع بصفة مكثفة في الأحواض المائية والبساتين المسقية على الساحل وفي المناطق الداخلية والجبلية وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية.[2]

وكثيرا ما يجمع الفلاحون بين زراعة الحبوب والخضر والفواكه في المناطق التي لا تتوفر فيها المياه للري والسقي، وتعتبر بلاد القبائل والأوراس من المناطق النموذجية لزراعة الخضر والفواكه لوفرة مياه الأمطار و الينابيع معا. ويختلف مردود هذه الخضر حسب خصوبة التربة ووفرة المياه.[3]

زراعة الأشجار المثمرة: ارتبطت هذه الزراعة بالمناطق الجبلية وفي البساتين المسقية وفي المناطق الجبلية الممطرة ذات الينابيع المائية الدائمة الجريان، وفي الواحات الصحراوية الخصبة.

وقد كانت تغطي مساحات شاسعة، قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل و قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة.[4]

المزروعات ذات الطابع التجاري: كالقطن والكتان والتبغ والأرز فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة المتاخمة لنهر الشلف وبالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة. أما القطن فكان يستنبت في سهول الشلف وجهات مستغانم ويوجه محصوله إلى المدن للمعالجة وصنع الملابس منه أما التبغ الذي كان يزرع في عنابة والجزائر

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص59، 60.

[2]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص325.

[3]– المرجع نفسه، ص326.

[4]– حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص153 .

وفي بعض الواحات الصحراوية، فقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته وإقبال المدخنين عليه .بالإضافة إلى العسل والشمع الذي كانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب.[1]

أما بالنسبة للثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة وأهمها :الضأن الماعز والأبقار والخيول والأحصنة والبغال...الخ، فقد كانت متوفرة وأغلبها كان في الهضاب العليا وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس كما كانت مصدر العيش الرئيسي في الجهات السهبية التي تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال.[2]

المطلب الثالث :<u>الوضع العام للفلاح</u>

لقد عانى الفلاح الجزائري في العهد العثماني كثيرا فالحياة الاقتصادية في الريف الجزائري لم تكن مثالية فكثيرا ما عانى السكان من المجاعات والأمراض وقلة المساعدات[3] نذكر منها:

*وباء عام 1787:أدى إلى هلاك 16721 سنة من مدينة الجزائر كما تسبب في موت ثلثي سكان عنابة .

*وباء عام 1794:أضر بجميع الجهات لاسيما وهران والجزائر والعاصمة وقسنطينة.[4]

*مجاعة سنة 1805 والتي كانت شديدة الوطأة بأهل قسنطينة، كما انعكست نتائجها في مختلف أنحاء البلاد ودامت ثلاث سنوات متتالية وسببها يكمن في قلة الزرع وعدم حصاده في جهات كثيرة لاسيما ناحية القبائل وحدوث الأهوال والاضطرابات التي حالت بين الفلاحين وبين زراعة الأرض.

---

[1]– زوليخة سماعيلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص290.

[2]– أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص153.

[3]– المرجع نفسه، ص150.

[4]– زوليخة سماعيلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص312.

فقد نتج عن هذه الأزمة قلة الحبوب وارتفاع الأسعار لدرجة أن الناس صاروا يتغنون بالقمح في السوق لكي يتصدق عليهم ومن ذلك قولهم:

القمح يا باهي اللون * من شبعتك لا زيادة

أنت قوت كل مسكين * بك الصلاة والعبادة.[1]

*وباء عام 1817- 1818: والذي قضى على أكثر من 14000 نسمة في مدينة الجزائر وحدها كما تضررت منه أغلب الجهات الجبلية والصحراوية.[2]

كما كان الجفاف كثيرا ما يتسبب هو الآخر في نكبات لا تحصى ، فقد كانت سدودهم القليلة والضعيفة لا تستطيع حمايتهم من الفيضانات حيث كانت سرعان ما تنهار.[3]

وقد ساعد على توطن هذه الأمراض والأوبئة المعدية انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى مثل عنابة والجزائر ووهران وعدم التزام السكان بالقواعد الصحية.[4]

عانى أيضا الفلاح الجزائري من الأساليب العتيقة المتبعة في الزراعة وفي الآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض فأدوات الفلاح آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة، كما أن وسائل الري وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر وعنابة ووهران ظلت غريبة عن سكان الأرياف. كل هذه المشاكل دفعت بالكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها أو الاتجاه إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لا سيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء.[5]

---

[1]- صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974، ص ص27، 28.

[2]- زوليخة سماعيلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص312.

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص150.

[4]- زوليخة سماعيلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص310.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص33، 34.

المبحث الثاني:الواقع الصناعي الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول:أنواع الصنـــاعات والمدن الصناعية

كانت الجزائر في العهد العثماني سوق رائجة للمصنوعات الأوروبية المختلفة، زيادة على أنها كانت مصدرا مهما لاستخراج الموارد الأولية وتسويقها إلى البلدان الأوروبية بأرخص الأثمان ولهذا تنافست الدول الأوروبية فيما بينها لاكتساب ود الدايات والبايات وذلك لتسهيل العمليات التجارية.[1]

والمقصود بالصناعة هنا الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الايالة، وقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج اليها السكان في حياتهم اليومية.[2]

وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات وهي أنواع كثيرة حسب الجهات وحسب المواد الخام التي تصنع منها وتستقطب نسبة لا بأس بها من السكان لا تقل عن 5بالمائة.[3]

ولطائفة الاندلسيين واليهود دور كبير في المحافظة على الصناعات المحلية بالجزائر حيث كان الاندلسيون يمارسون مختلف الحرف المعروفة آنذاك وامتد نشاطهم الى كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية لدرجة احتكار الاشتغال بها ويمكن تقسييم الحرف التي عرفها الاندلسيون الى مجموعتين هما :

*الحرف الصناعية التي ارتبطت في بعض جوانبها بالنشاط التجاري .

*حرف خاصة بالأعمال غير الصناعية كالدلالة والحياكة .[4]

---

[1]– الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007 ، ص36.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 61.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص327 .

[4]– حنيفي هلايلي ، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 331 .

أما اليهود فقد اشتهروا باشتغالهم بجميع الحرف التي لها علاقة بالمجوهرات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة، وما شجعهم على مزاولتها هو ما توفره من أرباح وفوائد مادية حيث احتكروا هذا المجال احتكارا تاما.[1]

شهدت الصناعة بعض التقدم، صحيح لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجات رائجة. كما نجد صناعة الملح في منطقة أرزيو وصناعة الزيت باستخدام الطواحين عند سكان منطقة جرجرة، الذين كانوا يرسلون به إلى مدينة الجزائر عن طريق بجاية أو عن طريق البحر.[2]

ان الملاحظ على الصناعة المحلية بالجزائر في العهد العثماني انها كانت تعتمد في نشاطها على ارضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من الموضوعات اليدوية مثل:صناعة الأغطية الصوفية والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي والفخار والأحذية و الزرابي بقلعة بن راشد، و الأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة ومهن الحدادة وصنع الاسلحة والفضة بمناطق جرجرة.[3]

أما عن أنواع الصناعات الرائجة في الجزائر في تلك الفترة فهي:

صناعة نسيج الصوف والشعر وصباغتها: لإنتاج البرانس والقشاشب (الجلابب)والأغطية (كالحنبل، الحايك، والزرابي والجبب).

صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية: كالأحذية والأحزمة والمحافظ والسكاكين وحافظات النقود، الألبسة الواقية من السلاح في الحروب.[4]

صناعة السفن:ان نوعية السفن التي كانت تصنع في الجزائر تتميز بعدة خصائص منها أن تكون صغيرة الحجم وفائقة السرعة مما يمكنها من القيام بالهجوم على سفن الأعداء. وفي

---

[1]– نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700–1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص160.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 153.

[3]– حنيفي هلايلي ، **أوراق في تاريخ الجزائر** ....، المرجع السابق، ص157.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 327، 328.

نفس الوقت يسهل لها مهمة الانسحاب وكان للأندلسيين المستقرين في مدينة الجزائر وشر شال دور بارز في صناعة السفن بالإضافة إلى الأوروبيين الأسرى والأحرار.[1]

صناعة المدافع: لقد أنشأ العثمانيون مصانع لصناعة السلاح في مدينة الجزائر وغيرها من مدن الساحل.

ويعود الفضل في ذلك إلى خير الدين بربروس الذي عمل على ضمان مصدر محل للأسلحة في بداية سنة 1530م زيادة على المساعدات العثمانية والغنائم البحرية من جهة وما كانت تقدمه الدول المسيحية في شكل اتاوات مستحقة عليها من جهة أخرى.[2]

صناعة السكة:لقد وجدت بالجزائر داران لصك النقود الأولى بمدينة تلمسان والثانية بمدينة الجزائر في قصر الجنينة وما ساعد في تطور هذه الصناعة هو توفر الجزائر على المواد الخام التي تستعمل في هذه الصناعة كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص وتمر هذه الصناعة بعدة مراحل من بداية تجميع المادة الخام لغاية ختمها بالقالب.[3]

صناعة الحديد: يذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته أن ثمن القنطار الكبير من الحديد هو 28 ريال وأنه يصنع منه صفائح صغيرة للبغال وحدوات لحيوانات الجر و حمل الأثقال في دار شرشال وعدد الحدوات المصنوعة من قنطار الحديد هو مائة حدوة.[4]

صناعة الحلي الفضية والذهبية:كالأساور والعقود الخلاخل، الاقراط، والتي اختصت بها طائفة اليهود والأندلسيين .

---

[1]– أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية(1519–1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 48.

[2]– لخضر درياس، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، 2007 ، ص 218.

[3]– يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص ص54، 55 .

[4]– أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد الزهار1754–1830**، تحقيق:أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 ، ص183.

بالنسبة لمناجم الفضة في القطر الجزائري فإنها عديدة فمجموعة كبيرة من هذه المناجم كانت موجودة بمجانة بالإضافة إلى بلاد القبائل.أما بالنسبة للذهب فهو غير متوفر بكميات كبيرة في بلادنا لذلك التجأت الحكومة إلى استراده من السودان.[1]

صناعة الرحى والمعاصر: لطحن الحبوب وعصر الزيوت .

صناعة أدوات الزينة: كالكحل الأسود الذي تتكحل به النساء والذي عادة يصنع داخل المنازل من طرف النساء ولا يتطلب صنعه سوى بعض المواد الأولية .[2]

صناعة الشموع والصابون والعسل : بالنسبة للشموع والعسل فإنهما من المواد النادرة التي يقبل الأوروبيون على استيرادها وقد عرفت ببجاية وبعض جهات جرجرة بضاعة هذه المواد.[3]

المـدن الصنــاعيــة:

عرفت المدن الصناعية الجزائرية العديد من الصناعات بالرغم من أنها لم تكن في مستوى تستطيع به منافسة المصنوعات الأوروبية ولا حتى المغربية والتونسية ولكن مع ذلك فهي تفي حاجة السكان المحلية على الأقل.[4]

وأهم هذه المدن الجزائر العاصمة التي كان بها دور لصناعة المدافع وصك النقود، وكذا الورشات البحرية والتي كانت تصنع عدد كبير من الزوارق والمراكب الشراعية الصغيرة.[5]

بالإضافة إلى صناعة الكتان وحاشيات من الحرير مختلفة الألوان والشواشي التي اختص الأندلسيون بصنعها والمعروفة بلونها الأحمر القاني المأخوذ من صباغ القرمز وهو نبات

---

[1]– يمينة درياس، المرجع السابق، ص 68.

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 331.

[3]–ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2000، ص514 .

[4]– ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص155.

[5]–العربي ايشبودان،**مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، ترجمة: مسعود جناح، دار القصبة،الجزائر،2007،ص ص70،69.

يغرس بناحية معسكر و كانوا يبيعونه في تونس في العهد العثماني.[1]

كما عرفت البليدة صناعة الشاشيات هي الأخرى بالإضافة الى صناعة الخمر وعرق التين والذي عرفت مدينة الجزائر صناعته أيضا وكانوا يسمونه باسم المحي أما في تونس فكان يعرف باسم البوخة.[2]

اشتهرت معسكر بصناعة البرانس السوداء والتي تستعمل في كامل أنحاء القطر الجزائري وتصدر الى مصر وتركيا ولقد أصبح الفرنسيون أنفسهم من هواة البرانس.[3]

أما مدينة قسنطينة فهي أهم مدينة صناعية في الجزائر تشتمل وحدها على 33 معمل لدباغة الجلود و75 معمل للسروج و168 معمل للأحذية .[4]

كما يوجد بها عدد كبير من الحدادين ، بالإضافة إلى النحاسيين والنجارين الماهرين، والخياطين الذين يظهرون مهارة كبيرة في التطريز بالذهب والفضة والحرير وكذلك صانعي السلاسل .

إلا أن هؤلاء لا يصنعون سوى الأقمشة الصوفية كالسراويل والسترات الخاصة بالطبقات الفقيرة .[5]

كما انتشرت بمدينة المدية وملیانة حرف ونشاطات صناعية عديدة كحرفة التجارة والحدادة والدباغة والحياكة وكان يحكمها تقريبا نفس النظام الذي كان سائدا بمدينة الجزائر

علاوة على النجارة والصناعة الفخارية فالأنابيب الفخارية التي عثر عليها الفرنسيون

عندما خرجوا لاستكشاف محيط المدينة بعد احتلالها خير دليل.[1]

---

[1]– نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص145.

[2]– صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية، الجزائر، 2013، ص515.

[3]–حمدان خوجة،**المرآة**،تحقيق وتعريب:محمد العربي الزبيري،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،2005،ص59.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 62.

[5] – فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي(1830–1837)**، ترجمة وتقديم :أبو العيد دودو، طبعة خاصة عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص ص87 ، 88.

اشتهرت عنابة بصناعة السفن بسبب كثافة الأشجار بها وتنوعها ما يعني توفر مادة الخشب التي تعتبر مادة أولية تدخل في الصناعة اليدوية البسيطة وقد وصف العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت عنابة لما زارها عام 1732 قائلا: " **إن خضرة الأشجار وتنوع الشجيرات تجعل المنظر متنوعا وممتعا لأبصارنا ...**".[2]

بالإضافة إلى صناعة مادتي العسل والشمع وكذا الكتان الذي كان يزرع بكثرة في السهول المحيطة بالمدينة وحياكة الصوف والوبر الذين وفرهما النشاط الرعوي.[3]

أما عن القل فهي كما وصفها حسن الوزان بأنها مدينة متحضرة مليئة بالصناعات خاصة صناعة الشمع والجلود التي يمتلكون منها كمية عظيمة يبادلون بها البضائع التي يحملها أهل جنوة (ايطاليا) إلى مينائهم.[4]

كما وصف مازونة بأن معظم سكانها نساجون أو فلاحون بالإضافة إلى سكان مدينة شرشال الذين اشتهروا بصناعة السفن والحرير لتوافر أشجار التوت الأبيض والأسود بها.[5]

بالإضافة الى الصناعات الرائجة في إقليم الجنوب الشرقي الجزائري ، فسكان هذا الإقليم مارسوا العديد من الصناعات التقليدية كصناعة الملابس والأغطية ومشتقات النخلة كالسدة والمظلة والقفة والسلال وكذا صناعة الغزل والنسيج والحدادة فضلا عن صناعة الفخار والجلود والمتمثلة في النعال والقرب والأثاث والمتاع وغيرها.[6]

---

[1]– ودان بوغفالة ، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة المدية وملیانة في العهد العثماني** ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر ، الجزائر، 2009 ، ص ص 158 ، 162.

[2] – هابنسترايت. ج. أو، **رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ.1732م)**، ترجمة وتعليق: ناصر الدين سعيدوني ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013، ص82.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق،ص 514.

[4]– حسن الوزان ، **وصف افريقيا**، ترجمة :محمد حجي، محمد الاخضر، الجزء2 ، الطبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص54.

[5]– المصدرنفسه ، ص34.

[6]– الطيب بوسعد، "**الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني(وادي ريغ نموذجا)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 15 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني: El-wahat.univ-Ghardia.dz بتاريخ 2015/10/30 على الساعة 10:09، ص443.

المطلب الثاني: أهم الحرف

من الملاحظ على الحرف أن الحرفة الواحدة يجتمعون مع بعضهم في شارع واحد أو في حي واحد ويشرف عليهم مسئول يسمى الامين[1] .

وأهم هذه الحرف هي:

النجارون:وهم الذين يستخدمون الخشب كمادة أولية لصناعة الأثاث والأبواب والنوافذ وغيرها .

الحواكون:وهم الذين يصنعون الملابس انطلاقا من حياكة الصوف والوبر.

الفخاريون:وهم المختصين في صناعة الأدوات الفخارية والتي تستخدم لاستعمال اليومي أو للزينة، وغالبا ما نجد أصحاب هذه الحرفة ذوقهم رفيع فينعكس ذلك على جمال ودقة الزخرفة بالأدوات الفخارية.

الصياغون:أو صناع المجوهرات وهم من اليهود أو الأندلسيون غالبا.

الشقماقجية:وهم الذين يصنعون الأسلحة ويصلحونها اذا انكسرت.

الجلابون:هم الذين يرعون المواشي ثم يبيعونها.[2]

البناؤون: هم الذين يقومون بأعمال البناء.

القهواجية: هم الذين يعدون القهوة ويبيعونها.

الجزارون :وهم المختصين بذبح الحيوانات وسلخها وبيع اللحم وهم عادة من بلاد القبائل.

البرادعية:هم الذين يصنعون البرادع.

الصوابنية:هم الذين يصنعون الصابون ثم يبيعونه.

الكواشة أو **الخبازون**: هم الذين يعدون الخبز ثم يبيعونه.

الركاكون :هم الذين يخيطون الأحذية إذا تمزقت.

الخياطون: هم الذين يخيطون الملابس.

---

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 515.

[2] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص63.

السراجون:هم الذين يصنعون السروج .

القلالون:الذين يصنعون القرميد والأجر.

الطباخون:وهم عادة من بن ميزاب.[1]

كما توجد بمدينة قسنطينة جمعيات مهنية أخرى لكنها ثانوية بالمقارنة مع الحرف المذكورة منها جمعية البنائيين، البساطين، الزواقين...الخ.[2]

المطلب الثالث: خصائص الصناعة الجزائـرِية

تميزت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بهذه الخصائص أهمها:

*كان تقسيم العمل الحرفي طائفي أكثر منه جغرافي فكانت لكل جماعة عرقية أو طائفية حرفة خاصة بها فالأغواطيون مثلا يشتغلون بالتنظيف والبسكريون في

في التحميل ، وبنو ميزاب يحتكرون المطاحن والمخابز ...الخ.[3]

*التنظيم : فكل حرفة لها أمينها العام المعين من طرف السلطات باتفاق مع كبار ممثلي الحرفة، وعلى رأس مجموعة الحرف توجد هيئة لها طابع إدارة بلدية تشرف على الجماعات الحرفية، أما أمين الأمناء فهو الذي يمسك دفاتر ووثائق هذه البلدية ويقوم بتقديم شكاوى جماعة حرفية معينة إلى السلطات العليا.[4]

*توارثت بعض العائلات والطوائف نوع من الحرف كطائفة اليهود والأندلسيين ، الذين يرجع لهم الفضل في المحافظة على الصناعات المحلية.

*اعتمدت الصناعة الجزائرية على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب.

*خضعت صناعة المدن لتحكم ومراقبة النقابات المهنية.[1]

---

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص516، 517.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 63.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص518.

[4]– المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص336.

*أضرت منافسة المصنوعات المستوردة المصنوعات الجزائرية وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية.

*اقتصرت الصناعة المحلية بالبوادي على تلبية الحاجات الضرورية للعيش، فيما تميزت الصناعة في المدن بإنتاجها للأشياء الكمالية.

*بالرغم من النشاط والحيوية الذي عرفته الصناعات التقليدية المحلية فان الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية.

وقد ساهمت الضرائب المتزايدة وتحكم النقابات المهنية في اعاقة الصناعة الجزائرية من التطور.[2]

[1]– حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص158.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر** ...، المرجع السابق، ص ص36، 37.

المبحث الثالث:أوضاع التجارة الجزائرية أواخر العهد العثماني

المطلب الأول:أنواع التجارة

كان للتجارة دور هام في انعاش الحياة الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني حيث ارتبطت بالإنتاج الصناعي الحرفي والزراعي وقامت على أساس التبادل الداخلي وعرض الفائض للتصدير مقابل استيراد ما ينقص السوق الجزائرية. [1]

أنواع التجارة:

عرفت الجزائر كباقي البلدان نوعان من التجارة :

أ)التجارة الداخلية : وتتم في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية أو مستوردة كما تتم في كل القرى والمد اشر العمرانية الكبيرة والصغيرة ويعقد لها أسواق خاصة دورية وأسبوعية على مدى أيام الأسبوع .

وبالنسبة للمدن فان التجار ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد ويسلمها للمصالح الادارية أما بالنسبة للأسواق والمعارض فان التاجر يدفع الرسم قبل الدخول اليها.[2]

ففي مدينة الجزائر كانت الأسواق تتمركز في شارعين ففي الشارع الأول نجد كلا من سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع ...الخ، وفي الشارع الثاني نجد سوق السمن وسوق القيصارية وبهذه الأسواق كانت تنتشر المقاهي والحمامات والفنادق .[3]

---

[1]– نادية طرشون، جمال يحياوي، سهيل الخالدي، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 108.

[2]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص ص 64، 65.

[3]– حنيفي هلايلي، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، المرجع السابق، ص133.

كما أن منطقة الأوراس عرفت حركة تجارية نشطة رغم طبيعتها الجغرافية الصعبة وكان يغلب على هذه التجارة أسلوب المقايضة.[1]

كما كانت قسنطينة هي الأخرى مركزا تجاريا هاما نظرا لموقعها في الجزائر وعنابة وتونس.[2]

اما بالنسبة للجنوب الشرقي الجزائري فعرف هو الآخر حركة تجارية نشطة ساهمت في الاقبال الكبير للتجار التونسيين والمغاربة والقسنطينيين فعلى طول هذه المنطقة امتدت مجموعة من المراكز التجارية التي تفاوتت أهميتها وهي عبارة عن تجمعات سكانية تعرف بالقصور وهي نقاط التقاء القوافل التجارية للبيع والشراء والتزود بما تحتاجه من زاد.[3]

بالإضافة إلى المناطق والمدن السالفة الذكر توجد مدن أخرى تنتشر فيها المحلات التجارية بكثرة منها مدينة المدية التي كان فيها سوق أسبوعية دورية يعقد كل جمعة ويتردد عليه عدد كبير من أبناء القبائل المجاورة.[4]

وفي سياق الحديث عن التجارة يجب التطرق الى أهم الفئات والجاليات المساعدة على تنشيط الحركة التجارية نذكر منهم الأندلسيون الذين قدر لهم أن يشاركوا مشاركة فعالة في التجارة حيث امتدت متاجرهم في مدينة الجزائر وامتلأت بها.[5]

واليهود الذين كانوا منتشرين وموزعين عبر مختلف أسواق مدينة الجزائر نظرا للحرية التي تمتعوا بها في ممارسة أي نشاط تجاري أو حرفي رغبوا به.[6]

---

[1]– عبد النور غرينة،**الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840–1939**، رسالة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010، ص42.

[2]– فندلين شلوصر، المرجع السابق ، ص87.

[3]– يمينة بن اصغير حاضري، "**الحركة التجارية بالجنوب الشرقي الجزائري من القرن 10م إلى القرن 17م**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، مأخوذة من الموقع الالكتروني : Elwahat–Univ–Ghardia.dz بتاريخ 2016/02/05 .على الساعة 14:30، ص222.

[4]– ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص143.

[5]– حنيفي هلايلي، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي والموريسكي**، المرجع السابق، ص132.

[6]– نجوى طوبال، المرجع السابق، ص155.

والقبائل الرحالة التي كان لها دور كبير في تنشيط الأسواق السنوية أين يتم تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة في الصوف وريش النعام والماشية ...الخ ، بمنتوجات التل المتمثلة في الحبوب والزيوت والتين...الخ.

كما تعقد أسواق اخرى يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية كما هو الحال في بوسعادة ، وعلى كل حال فان مدن السهول العليا كانت تشكل الأسواق السنوية الهامة التي يلتقي فيها سكان الجبال والسهول والصحراء.[1]

وقد عزز التبادل التجاري الداخلي عاملان هما:

أولا تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف وثانيا مرور القوافل التجارية عبر الاراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان.[2]

ب)التجارة الخارجية:كانت تتم مع بلدان المغرب العربي والأقطار العثمانية بالمشرق بالإضافة الى الدول الأوروبية.[3]

كما كانت تتم مع القوافل التجارية الصحراوية الكبرى المتنقلة بين الموانئ المتواجدة بالمناطق الشمالية البحرية وبين أسواق واحات الصحراء الكبرى في العديد من البلدان الإفريقية كالتشاد، النيجر، مالي، إفريقيا الوسطى، السنغال.[4]

فالتجارة مع بلدان المغرب العربي وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق العربي تعتمد على الحاجات الكمالية والترفيهية وكانت تعود بالمال الوفير على المساهمين فيها أما التجارة مع البلدان الافريقية فكانت تعتمد على المواد الضرورية للعيش الى جانب بعض المواد الكمالية.

---

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص ص519، 520.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**... ، المرجع السابق، ص38.

[3]– المرجع نفسه، ص39.

[4]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص333.

ومع هذا فان التجارة مع البلدان الافريقية والعربية لا تمثل إلا جزء بسيط بالمقارنة مع التبادل التجاري الذي كان يتم مع البلدان الأوروبية حيث كانت الجزائر تصدر لها المواد الأولية المتوفرة بكميات كبيرة في الاسواق الداخلية.[1]

كما أن بايلك الشرق هو الآخر كان له تعاملات تجارية مع تونس وأوروبا بجانب هذا كان رواج المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري.

بالإضافة إلى اليهود المتجولين الذين كان لهم دور في رواج المنتجات الأوروبية التي عرفت إقبالا من طرف الجزائريين.[2]

أما التجارة بين الجنوب الشرقي الجزائري والمغرب الأقصى فإنها اكتسبت صبغة دينية لارتباطها بقوافل الحج بالإضافة إلى استيراده ما يحتاج من بضائع من تونس.[3]

ومن مميزات التجارة الخارجية للجزائر ما يلي :

*خضعت التجارة الخارجية الجزائرية للاحتكار فقد كانت في أيدي أجنبية ففي إقليم قسنطينة كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتيازات تصدير الحبوب والصوف وغيره من السلع.[4]

كما هو الحال بعنابة التي عملت بها بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة الملكية الافريقية الفرنسية[5] على احتكار تصدير مادتي الشمع والعسل والتي تزايد نفوذها شيئا فشيئا حتى أصبحت لها صلاحية تحديد أسعار المواد الاولية القابلة للبيع.[6]

*لم تساعد التجارة الخارجية على تطوير الحياة الاقتصادية بالجزائر لأنها كانت مستندة إلى إلى شبكة مواصلات سيئة والى صناعة تقليدية.

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر** ....، المرجع السابق، ص ص39، 40.

[2]– أحميدة عميراوي، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، الجزائر، 2002، ص34.

[3]– يمينة بن اصغير حاضري، المرجع السابق، ص227.

[4]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص156.

[5] - الشركة الملكية الفرنسية: أنشأت هذه الشركة بأمر ملكي عام 1741 وتوقفت عندما خلفتها الوكالة الافريقية عام 1794 وحلت عام 1799، ينظر إلى :(محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص83).

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**...، المرجع السابق، ص515.

*شكل النظام العثماني بالجزائر حاجزا أمام تطور التجارة لأنه لم يحدث انسجام بين رأس مال التجاري المحلي والجهاز الحاكم وذلك لمواجهة غزو السلع الأجنبية للسوق الجزائرية.[1]

*استيلاء اليهود على تقاليد التجارة الخارجية وبموافقة الدايات ، خاصة عائلتي بكري وبوشناق[2] التي سيطرت على التجارة الخارجية لاسيما في مينائي وهران والجزائر الذي عاد بعواقب وخيمة على الجزائر حيث أن الباشا يشتري إنتاجه بأرخص الأثمان ويبيعه بثمن مربح لليهود الذين يبيعونه بثمن غال في مرسيليا ما يعني ثراء اليهودي والباشا على حساب الفلاح الذي ازداد وضعه سوءا.[3]

في سياق الحديث عن التجارة لابد للتطرق إلى الضريبة المفروضة على الجزائريين آنذاك حيث أصبحت هذه الأخيرة الدخل الرئيسي للخزينة بعد تناقص عوائد الجهاد البحري وتنقسم حسب طبيعتها وطبيعة نشاط القطاعات الخاضعة لها الى ضرائب ريفية وأخرى خاصة بالمدينة.[4]

1/ الضرائب الريفية :

العشور والزكاة :كانت تفرض على الملكيات الخاصة وكانت غالبا من القمح والشعير ويضاف اليها أحيانا أنواع أخرى من انتاج المنطقة كالتين والزيت والزبدة ...الخ.

اللزمة :وهي ضريبة استثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن.[5]

---

[1]– أحميدة عميراوي، **علاقات بايلك الشرق...**، المرجع السابق، ص35.

[2]– عائلتي بكري وبوشناق: هم من الأسر اليهودية التي قدمت إلى الجزائر في القرن 18م، وقد استطاعوا تأسيس شركة تحكمت في ثلثي التجارة وفي الأسعار، ينظر إلى:(حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 139، 140).

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص156.

[4]– نادية طرشون وآخرون ، المرجع السابق، ص101.

[5]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، الطبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص80.

الغرامة: وهي ضريبة نقدية أو عينية غالبا ما كانت تدفع في بايلك الشرق وذلك بسبب نقص النقود من الأهالي .

بالإضافة الى ضرائب أخرى مفروضة على سكان الأرياف غير محددة ولا منظمة كانت تتم جبايتها من قبل السلطة وبمساعدة قبائل المخزن الامر الذي جعل الفلاحين يعزفون عن زراعة الارض ويتوجهون الى الجبال والمناطق النائية هروبا من هذا الاجحاف في استخلاص الضرائب .[1]

2/ ضرائب المدن:

2-1 رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

لقد شملت الضرائب بالمدن كل الحرف والصناعات المنتشرة بها ومن بينها الرسوم التي كانت تفرض على النقابات المهنية وكانت تجمع من أمناء هذه النقابات بالإضافة الى عوائد بيت المال ورسوم الطوائف والأقليات كاليهود والأندلسيون.

كما فرضت رسوم على الخدمات المقدمة في الموانئ بالإضافة الى الرسوم الجمركية المفروضة في عمليات الاستيراد والتصدير.[2]

2-2غنائم الجهاد البحري : بالإضافة الى مداخيل الجهاد البحري والذي ظل لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد الجزائري.

2-3 مداخيل أراضي البايلك :

كانت أراضي البايلك مقسمة ، قسم منها لقبائل المخزن وقسم مستعمل لرعي الحيوانات ومنه ما هو مستعمل في أغراض عسكرية والباقي منه يوظفه البايلك في الإنتاج الزراعي.[3]

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص102.

[2]- المرجع نفسه، ص103.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص537، 540.

من ايجابيات النظام الضريبي هو ملائمته لواقع البلاد فكل منطقة كان يؤخذ منها ضريبة تتلائم مع إنتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي.[1]

ومن سلبياته هو تزايد مقدار الضريبة خاصة بعد تراجع مداخيل الجهاد البحري وكان ذلك كنتيجة حتمية لتزايد السخط الشعبي على حكم الداي وتهرب السكان من دفع الضرائب وقيام ثورات شعبية في عدة نواحي البلاد.[2]

المطلب الثاني: شبكة المواصلات

تنقسم شبكة المواصلات الى بحرية وبرية:

المواصلات البحرية: إن الأودية المنتشرة في الايالة التي لم تكن صالحة للملاحة ماعدا وادي بجاية في الشرق البلاد أما الموانئ فقد كانت منتشرة على طول الشاطئ المقدر بحوالي 420 ميلا وفي حالة ممتازة وأهمها:

ميناء القالة :ميناء واسع وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة سيطرت عليه الشركة الملكية الإفريقية التي استخدمت في تصدير الحبوب إلى مرسيليا.[3]

ميناء عنابة :نظرا لموقعه الممتاز وملائمته للملاحة فضل الكثير من التجار الأوروبيون الاستقرار بالقرب منه لممارسة النشاط التجاري المربح.

ميناء مستورة:وهي منطقة قرب سكيكدة كانت تابعة لميناء عنابة.[4]

ميناء المرسى الكبير:يقع على بعد ستة كيلومترات غربي خليج وهران، كان الميناء الرسمي لبايلك الغرب قبل استرجاع وهران وموقعه ممتاز لأنه محمي من الرياح الغربية.

ميناء الجزائر: وهي أهم موانئ الايالة لأنها تتكون من عدة جزر.

ميناء القل وجيجل : وهما لتصدير المنتوجات المحلية فقط.[5]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**... ، المرجع السابق، ص244.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص80.

[3]– محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، المرجع السابق، ص 65.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**... ، المرجع السابق ، ص502.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 66، 67 .

المواصلات البرية:كانت طرق المواصلات البرية متعددة ومتنوعة منها ما يربط بين الشمال والجنوب ومنها ما يربط بين الشرق والغرب و أهمها:

– الطريق العرضاني الشمالي:يربط تونس بفاس مرورا بمدن قسنطينة، الجزائر، سطيف وغيرها.

الطريق العرضاني في الأوسط يربط قفصة بمدينة فكيك مرورا بمدن بسكرة، الاغواط .

الطريق العرضاني الجنوبي يربط بين أهم واحات الجزائر.

الطريق القطري الغربي:يربط وادي سوف بالعاصمة .

الطريق القطري الشرقي :يربط واد ميزاب بتونس مرورا بمدن الأغواط، قسنطينة.[1]

الطرق الفرعية ذات الطابع الجهوي: وهي تصل المدن الإقليمية ببعضها البعض وتربط بينها وبين مراكز السلطة الادارية بدار السلطان أو بالبايلكات الشرق (قسنطينة)والغرب (وهران) و التيطري(المدية).[2]

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 67.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**... ، المرجع السابق، ص454.

المطلب الثالث:أهم الصادرات والواردات

الصادرات:تمثلت أهم الصادرات الجزائرية أواخر العهد العثماني في الحبوب والأصواف والجلود والزيوت والشموع والمرجان[1] وريش النعام والخضر.[2]

خاصة الحبوب التي أخذت موقعا هاما في الصادرات خاصة بعد تراجع موارد القرصنة.

ويعد الشرق الجزائري من أكبر المناطق انتاجا للحبوب ويعد الشرق الجزائري من أكبر المناطق انتاجا للحبوب اذ يصدر من كميات ضخمة الى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي.[3] بالإضافة إلى الصوف والذي كانت كل الموانئ الجزائرية تصدره إلى البلدان الأوروبية ما بين 7 الى 8 الالاف قنطار من الصوف سنويا.[4]

علاوة على هذا فقد كان يتم تصدير الشمع والعسل والذي كانت الشركة الملكية الافريقية تحتكر تصديرهما.

كما احتكرت تصدير المرجان على ساحل الشرق الجزائري فكانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا.وتستخرج سنويا ما بين مائة ومائة وعشرين صندوقا وترسلها الى معامل مرسيليا التي كانت تدفع حوالي مائتين ألف فرنك أجور عمالها.وتصنع هي المرجان الضروري لتجارتها مع الهند والصين.[5]

أما بالنسبة للجلود فقد كانت تشكل عنصرا منّ أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الافريقية.

وتعتبر مدينة القل أكبر الأسواق فيما يخص هذه المادة اذ تدفع لمرسيليا وحدها، أكثر من جميع الأسواق الأخرى مجتمعة كما أن الصوف كان مصدر ربح كبير للشركة الملكية

---

[1]– المرجان: يقول القدماء أنه شجرة ذات عروق وأغصان ولكن ليس لها أوراق، ينظر إلى: (محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص85، 86).

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 523.

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص92.

[4] – صالح عباد ، المرجع السابق، ص 523.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص86، 87.

الإفريقية وقد كتب الباي أحمد في مذكراته : " **إن كل ثروتنا تتمثل في القمح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة**".[1]

ما يعني بالضرورة أن الانتاج الحيواني كان وفيرا لدرجة تحقيقه للكفاية الذاتية المحلية وتصديره للخارج وقد يعزى ذلك الى تحول الفلاحين إلى الرعي بالإضافة إلى الزراعة المعاشية وكذلك ملائمة الرعي لحياة عدم الاستقرار هروبا من الملاحظات الضريبية.[2]

الواردات:تتقسم الواردات الجزائرية الى ثلاثة أقسام :

2-1 المواد الأولية :وتتمثل في الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية

2-2 المواد المصنوعة:وهي الأقمشة والكتان والحلي والخرداوات من أوروبا كما تستورد العبيد والحناء والحرير والعطور والشواشي من تنس والمغرب وبلاد السودان.

2-3 المواد الغذائية:وتشمل على السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية.[3]

ومن الملاحظ أن الصادرات مواد أساسية وضرورية للسكان وخاصة الحبوب منها أما الواردات فإنها مواد كمالية في أغلبها .

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 98، 101.

[2]- نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص106.

[3]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص102، 103.

الفصل الثاني:التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1830–1900).

المبحث الأول:التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1830–1850).

المطلب الأول:مصادرة الأراضي.

المطلب الثاني:النظام الضريبي والتنظيم الجمركي.

المطلب الثالث:سيطرة الإدارة الفرنسية على الأسواق التجارية.

المبحث الثاني: التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1851–1870).

المطلب الأول: تقسيم الأراضي.

المطلب الثاني: الشركات الاستثمارية.

المبحث الثالث: التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1871–1900).

المطلب الأول: التشريعات الزراعية.

المطلب الثاني: التشريعات الصناعية.

المطلب الثالث: التشريعات التجارية.

المبحث الأول: التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1830-1850).

1-المطلب الأول: مصادرة الملكيات.

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى أهمية الأرض بالنسبة للفرد الجزائري، فزيادة عن كونها مصدر رزق للجزائريين فهي أيضا مصدر لتلاحم أفراد المجتمع الجزائري ووحدته ولذلك عمل استصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والأمريات التي اتخذت منها أداة للسلب والنهب رغم تعهدها باحترام ممتلكات السكان.

1-1- مصادرة الأوقاف:

للاستحواذ على ممتلكات الحبوس، استصدرت الإدارة الفرنسية:

- **مرسوم 1830/09/08:** الذي نص بحجز أملاك العثمانيين خاصة منها ممتلكات الحبوس، وإلحاقها بأملاك الدولة (الدومين)التي تم إنشاؤها في عهد دوبرمون[1]. وقد حدد المرسوم مهلة ثلاثة أيام لعملية الاستظهار واثبات الملكية، وإلا فان سلطات الاحتلال ستصادرها بدون انتظار[2].

لم يمض إلا حوالي شهران على الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهاهي الإدارة الاستعمارية تسارع في إصدار هذا المرسوم الذي يستهدف الأملاك الوقفية التي لها رمزية دينية واجتماعية لدى الجزائريين ما يكشف النية الخبيثة للاستعمار الفرنسي.

- **قرار1830/12/07:**وهو مكمل للمرسوم السابق وقد استهدف هذا القرار ضم كل الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة –الدومين- ويشمل هذا القرار أوقاف مدينة الجزائر وهي :

---

[1]- دي بورمون : (1743-1846) هو ماريشال في الجيش الفرنسي، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر وموقع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين في الجزائر العاصمة. ينظر إلى :(عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، الجزء2 ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008، ص492).

[2]- جيلالي صاري ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010، ص12.

أوقاف مكة و المدينة، سبل الخيرات، الجامع الكبير، الزوايا، أوقاف الأندلس، المياه، الطرق[1].

وقدر عددها في الأيام الأولى من الاحتلال ب2600 ملكية، وعدد غير قليل في المدن الأخرى كقسنطينة ووهران.

أما المادة (03): فنصت على إلزام القائمين علة الأملاك الوقفية، بتقديم وضعية وحالة عقارات الاحباس التي يستغلونها بالكراء أو بغيره، وكذا محاصيل الكراء و الغلة .

لا شك أن هذا القرار كان بمثابة ضربة قاضية للدين و الثقافة الإسلامية، فقد تم تحويل الكثير من الأملاك الوقفية إلى كنائس ومراكز طبية وإدارية.[2]

النتائج العامة لقرار 1830/12/07:

- إن تردد السلطات الفرنسية عن تطبيق هذا القرار وعدم إشرافها و مراقبتها التامة على تطبيقه، كل هذا جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى واضطراب في التسيير وتمثل ذلك في الأخطاء التي ارتكبها الوكلاء الذين اغتنموا ضعف مراقبة السلطة لهم وجهلها بمسائل الأوقاف فحولوا جزءا من الدخل لصالحهم الخاصة[3].

ويذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة,"**أن السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على مؤسسات الوقف هو للحصول على وسيلة**

---

[1]-خديجة بقطاش ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)**، دار دحلب، الجزائر،2007،ص21،20.

[2]- موسى عاشور، "**أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**" ، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1960، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007، ص ص77، 78.

[3]-خديجة بقطاش ، المرجع السابق، ص23.

يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن ولو على حساب الإنسانية...وثانيا لترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالايالة لنفسها عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر..."[1].

والواقع أن هناك هدفين من مصادرة أملاك الجزائريين:

الهدف الأول سياسيا: ويتمثل في خوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الوقف ، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي.

الهدف الثاني اقتصاديا:فبقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيبقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة ولن يحصل الفرنسيون خاصة والأوربيون عامة الذين رافقوا الجيش الفرنسي والتحقوا به على طريقة لشراء الأملاك و الاستقرار في الجزائر[2].

- **قرار 1833/03/01:**يأمر الملاك الجزائريين القائمين على المؤسسات الدينية الإسلامية بتسليم سندات الملكية لإدارة الدولة الفرنسية في آجال محددة.

إن الهدف من هذا القرار هو مصادرة أملاك الوقف وتسليمها للمعمرين الأوروبيين[3].

ولكن عند المقارنة بين هذه المراسيم والقرارات ببنود الاتفاقية التي تمت بين قائد القوات الفرنسية دي بورمون والداي حسين باشا[4] نجد أن انتهاكات كبيرة وتجاوزات خطيرة قد ارتكبت، فقد نص البند الخامس من اتفاقية السلام المبرمة في 05 جويلية1830م على أن تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما انه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم[5].**انظر إلى الملحق رقم 01.**

---

[1]-حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص243 ، 244.

[2]-ابو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900** ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص76.

[3]-عبد القادر سلاماني ، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة(1832-1847م)**، دار قرطبة ، الجزائر، 2013 ، ص ص277، 278 .

[4]- الداي حسين هو آخر الدايات، تولى الحكم عام 1818 وكان رجلا شجاعا، في عهده أصيبت البليدة بزلزال ووقعت حادثة المروحة والحصار سنة 1827ثم الاحتلال 1830. ينظر إلى:(حمدان خوجة، المصدر السابق، ص146).

[5]-حمدان خوجة، المصدر السابق، ص172.

فان كان القانون الدولي الإنساني يسمح بنهب وتدمير ممتلكات السكان عندما تحتمه ضروريات الحرب فان فرنسا لم تقم بذلك مخالفة لهذا القانون بل انتهاكا لنص هذا البند، والذي تعهدت فيه فرنسا بالتزام بتطبيقه وعدم الامتثال إلى المبدأ العام القائل باحترام السكان المدنيين[1].

1-2- مصادرة الأراضي العامة: بمقتضى:

-**مرسوم 1830/09/08م**:نص على ممتلكات البايلك وممتلكات المهاجرين قد أصبحت تابعة لأملاك الدولة.

- **مرسوم1830/12/31**:نص على الاستيلاء على ممتلكات البايلك بقسنطينة التي خلعت من أصحابها منذ أسبوعين خلت، وكذا أراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد .[2]

- **مرسوم 1832م**:نص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة .

إن هذه المراسيم تنص على الاستيلاء والمصادرة للأراضي و الممتلكات كما أنها متزامنة مع بعضها تقريبا، وفي ذلك تعزيز للعدوان الفرنسي على الجزائر وكذا طمأنة المستوطنين على مستقبلهم المزدهر في الجزائر-حسب رأي الإدارة الاستعمارية-. [3]

- **مرسوم 1834/07/22م**:نص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وجعلها جزءا من التراب الفرنسي، يديرها حاكم عام يتبع وزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية .

---

[1]-عمر سعد الله ، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر** ، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص148.

[2]- جيلالي صاري ، المرجع السابق، ص ص15، 16.

[3]- نصر الدين بن داود ، "**مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية** "، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007، ص52.

هذا المرسوم يعتبر اخطر قرار، لأنه جعل من الجزائر ملك لفرنسا و بالتالي كل التجاوزات و الانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها، مما

سمح بمزيد من النهب و السلب و استنزاف للاقتصاد الجزائري .[1]

- **مرسوم 1843/03/24م**:ينص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية.

إن الهدف الحقيقي من هذا المرسوم هو السماح الفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية ومنحها للمعمرين.

- **مرسوم 1844/10/01**: الذي نص على أن جميع الأراضي غير المستغلة في مناطق محددة ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت احد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بالحبوس فقد ادعت الإدارة الاستعمارية أنها تشكل عقبة في وجه التطور وهي قابلة للبيع.[2]

فقد نصت المادة (03) على أن : عدم قابلية التصرف في الأملاك المحبوسة، لا يحتج به أمام الأوروبيين ولم يحتفظ للأوقاف بعدم قابلية التصرف إلا في المعاملات بين الجزائريين فقط.

المادتين (08) و (09): رخصتا للأوروبيين بمقاضاة البائعين من السكان من اجل الحصول على العقود وذلك في اجل أقصاه سنتان ابتداء من صدور هذا المرسوم.

المادة(83): إن الأراضي غير المستغلة والتي لم تقدم في شانها أي مطالب أو احتجاجات تعتبر أراضي شاغرة، وتضم للدومين.

---

[1]- يحيى بو عزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، دار البصائر ، الجزائر ، 2009، ص09.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص23، 24.

لاشك بان هذا الإجراء فيه إجحاف كبير في حق الجزائريين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بان معظم الجزائريين لم يكونوا يلجئون إلى شكلية الكتابة قبل عام 1830.[1]

- **قانون 1846/07/21:** نص هذا القانون على انه يجب على كل مواطن إثبات سندات الملكية كما عمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات أو لم يستطع احد إثبات ملكيتها فستتحول إلى المستعمر.[2]

إن لمرسوم 1844/10/01م وقانون 1846/07/21 هدفين:

- **الهدف الأول** :القضاء على المضاربة ومعاملات البيع غير المنظمة، فبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. اختفت سجلات إدارة السلطة العثمانية بهروب الموظفين العثمانيين وأدى هذا إلى تسهيل المضاربة بواسطة معاملات بين السكان الأصليين والأوربيين القادمين جملة.

حيث باع أحيانا السكان الأصليون أملاكا لم تكن أملاكهم أو بدون دراية لأحكام الشريعة الإسلامية، أما الأوربيون فقد اشتروها بأثمان زهيدة ثم أعادوا بيعها، الأمر الذي خلق فوضى في معاملات البيع والشراء [3].

- **الهدف الثاني**:المصادرة المقننة لأراضي القبائل فاللجان المسئولة عن تطبيق هذه القوانين تحاول أولا وقبل كل شيء تحديد الأراضي الضرورية للاستعمار، لذا فإنها تقر الاعتماد للأوربيين وتطالب الفلاحين بالمستندات . ونتيجة لذلك فان أكثر من 2000 أسرة جزائرية قد

---

[1]- صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص ص79، 83.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص24.

[3] -Amar Aloui , **Proprieté et regime foncier en Algerie**, 7édition ,dar Aouma, Alger, 2013, p43 .

خسرت ممتلكاتها، فقد تم تحصيل ما يقرب من 30.000 هكتار سلمت إلى الإدارة الفرنسية استغلتها في إنشاء القرى وتنصيب المستوطنين.[1]

– فقد حرصت السلطات الاستعمارية على تطبيقها لقانون1846/07/21م كونها تدرك أن نسبة كبيرة من الجزائريين لا يمتلكون سندات الملكية، لان السلطة العثمانية بالجزائر لم تكن تمنح هذه السندات لكل المواطنين بل إن معظم الأراضي كان يطلق عليها لفظ أراضي البايلك .[2] بالإضافة إلى إدراكها أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية، وعقود الملكية بينهم نادرة لان البيع والشراء كان يتم عن طريق العرف ومجالس الجماعات كما انه من الصعب الاحتفاظ بالحجج والسندات في خضم الحرب الجارية .[3]

المطلب الثاني:<u>النظام الضريبي والتنظيم الجمركي.</u>

إن فرض الضريبة وإثقال كاهل الجزائريين بها هي مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين والتي اتسمت بالقوة والاضطهاد.

لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني وقد كان معظمه يعود إلى أصل ديني ولكن هناك ماهو غير ديني . فمع مرور الوقت وجد السكان أنفسهم مجبرين على دفع نوعين من الضرائب فبالإظافة إلى ضرائبهم التي تعودوا على دفعها من قبل نقدا، أصبحوا مجبرين على دفع الضرائب الفرنسية وقد قامت الإدارة الفرنسية بتقسيمها إلى قسمين :

1–الضرائب المشرعة بالقوانين الإسلامية أو ما يعرف بالضرائب العربية (الأهلية) والمتمثلة في :الزكاة ، العشور ، الحكور ، اللزمة.

---

[1]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900–1954)**، ترجمة: عبد القادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص128.

[2]– محمد قاصري السعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر(1830–1962)**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص321.

[3]– يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري** ...، المرجع السابق، ص 09.

2-الضرائب الخاصة بالقانون الفرنسي أو الضرائب الأوروبية.[1]

وقد أصدرت السلطات الاستعمارية العديد من القوانين والمراسيم في هذا المجال منها:

- **الأمر الصادر بتاريخ 1845/01/17م:** الذي نص على أن الأهالي يدفعون الضريبة العربية نقدا، فقد كانت تدفع قبل هذا التاريخ عينا.[2] والواقع أن سبب تمسك الإدارة الفرنسية بالضرائب العربية يعود إلى أهميتها البالغة، حيث صرح بذلك المندوب جاروه في تقرير أمام مندوبية المعمرين يوم1844/11/13م قائلا :"**إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى، لان هذه الضرائب تشكل احد مصادرنا الأساسية، وهي تقدم من 17الى18 مليون فرنك من أصل 54مليون فرنك** ".

وقد كانت الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية، وهي التي كانت تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إدارتها فقد كانوا يضعون القوائم في كل سنة ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ماي في كل سنة.[3]

- **مرسوم1847/10/28م:** والذي حدد الضرائب التي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب وأهمها :

- ضريبة المساكن :وكانت مقتصرة على البلديات والمتمثلة في قيمة الكراء، لا تتعدى عشر قيمة السكن.

- ضريبة الخدمات .

---

[1]- شهرزاد شلبي، **ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص ص 121، 122.

[2]- Ageron Charle Robert,**les algériens musulmans et la France 1871-1919**,presses universitaires de France, Paris, 1968,p250.

[3]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص122.

- ضريبة المناجم: وهي ضريبة خاصة بغرفة التجارة.

- ضريبة عائدات قنوات الري.[1]

نلاحظ أن السكان أصبحوا يدفعون الضرائب التي حددها القانون الفرنسي إلى جانب الضرائب المتعارف عليها والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي لم يكن متوافقا مع مقدور العائلات الفقيرة المالي والمادي.

- لا شك أن إرهاق السكان بالضرائب كان مقصودا فقد لاحظت الإدارة الاستعمارية بالجزائر، أن معظم السكان لا يصرفون المال كثيرا وأكثرهم مستغني عن المواد الكمالية كما أنهم لا يسكنون البيوت المكلفة، وهو ما يشكل خطرا عليها لأنهم بذلك يستطيعون دعم المقاومة الشعبية بأموالهم، ولذا فهذه الضرائب تساعد على مزيد من نهب وتجريد لثرواتهم وأموالهم.[2] بالاظافة إلى استعمالها في مشاريع تخدم الكولون والإدارة الاستعمارية .

فالنشاط الاقتصادي للسكان لم يعرف تطورا خلال العهد الاستعماري بل تراجعا وتقهرا فالمدارس كانت مهملة لانقطاع جل السكان من التعليم، كما أن الجيش سخر للدفاع عن الكولون ومؤسسات الدولة، وهذا عكس ما تدعيه بعض الكتابات الفرنسية حيث نشرت جريدة المبشر مقالا لها في عددها (83) تقول فيه :"**بان الإدارة الفرنسية توظف الضرائب في مجالات عديدة مثل حماية السكان من جميع الأضرار التي تلحق بهم من الأعداء وتنقذ الضعيف من القوي ، وفي بناء المدارس ودفع أجور للمعلمين .وبناء المنشآت العامة المختلفة وترميم للمساجد** ..."[3].

[1]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص122.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص38.

[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص227.

– فقد وصل معدل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية عقد الستينات من القرن 19 إلى 75,8 فرنك في الوقت الذي لا يتجاوز ما يدفعه الأوربي 1,5 فرنك .

وكخلاصة: إن النظام الضريبي المطبق من قبل الإدارة الاستعمارية بالجزائر ماهو إلا امتداد للنظام الضريبي المطبق من قبل العثمانيين مع بعض التعديلات و الزيادات . [1]

التنظيم الجمركي:

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية وتسخرها لخدمة الاقتصاد وعليه فقد استغلتها الإدارة الاستعمارية في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال لذا فقد استصدرت :

– **الأمر المؤرخ في 1835/11/11م:** الذي نص على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعها للتعريفة العامة وهذا الأمر يعتبر أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية فبعد المطبقة في فرنسا . أن قامت فرنسا بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وحصرها للتعامل التجاري مع الأسواق الفرنسية فقط، واجهتها عراقيل أبرزها وضع قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة وهذا ما يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية من الجزائر والتي تعتبرها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي خاصة مع صدور قانون الإلحاق والذي حسم الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا.[2]

– **قانون 1845/06/09م:** الذي أعفى صادرات فرنسا إلى الجزائر من رسوم الخروج .

---

[1]– جمال قنان، "**التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية وتسلطية و استغلالية**"، الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية و الجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 64.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص44.

يتضح بذلك أن فرنسا تريد أن تحقق الوحدة الجمركية بينها وبين الجزائر، فقد بدأت بإعفاء صادرات الجزائر إلى فرنسا من الرسوم الجمركية ثم انتقلت إلى إعفاء صادرت

صادرات فرنسا إلى الجزائر من هذه الرسوم وستتحقق هذه الوحدة فيما بعد بصدور قانون1859/03/01.[1]

المطلب الثالث:سيطرة الإدارة الفرنسية على الأسواق التجارية .

تعد التجارة حركة اقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة في العالم أن تستغني عنها، فقد كانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى وهي في مفهوم الاقتصاديين إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجهم أو ما ينتجونه بقلة .[2]

ولذلك فقد اهتمت السلطات الفرنسية بقطاع التجارة فقد كانت تتدخل باستمرار للإشراف على الأسواق وتنظيمها. وقد أصدرت ما يلي :

- **قرار عام 1847م:** ينص على أن إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة هو من اختصاص حكام المناطق المختلفة .

أي أنها أخذت طابع التدرج في إصدار هذا القرار فهي من جهة أخذت على عاتقها مسألة تنظيم الأسواق، ثم بعد إصدار هذا القرار حسمت أمر إلغاء أو إحداث أسواق جديدة خاصة في الموانئ الجزائرية التي عرفت حركة تجارية نشطة في تلك الفترة . وكمثال على ذلك نذكر بما كان يحدث في ميناء فيليب فيل (سكيكدة) بعد احتلالها عام 1838م.
حيث كانت السفن السفن الفرنسية و الأجنبية تتولى أمر النشاط التجاري في هذا الميناء، فحسب إحصائيات شهر مارس من عام 1839م فقط قد سجل خروج 459 سفينة فرنسية

[1]-عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق ، ص 45.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص77.

وأجنبية، بينما عدد السفن التي دخلت الميناء كان 446 سفينة وبلغ التصدير 5076 طن والواردات 26182 طن .[1]

- **مرسوم عام 1848م:** الذي أصدره الحاكم العام الدوق دومال ووافق عليه وزير الحربية يوم 1848/08/31م، وقد نص على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتجات الجزائرية المختلفة وهذا في العمالات الثلاث حتى يتم خلق من المنافسة بين الفلاحين الجزائريين . وفعلا أقيم أول معرض في مدينة الجزائر في الفترة ما بين 20و25 سبتمبر 1848م، وفيه تم توزيع 27 ميدالية فضية و 32 برونزية على الفلاحين الذين عرضوا منتجاتهم المختلفة فيه وخاصة التبغ والزيت.[2] كما أن الضباط والجنرالات الفرنسيين بالجزائر كانوا يشجعون على زراعة المنتجات ذات صبغة تجارية، نذكر منهم الحاكم العام آنذاك بيجو[3]، والذي يعتبر منظر الاستيطان و مطوره .

---

[1]- أحميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص36.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص223.

[3]- بيجو توماس-روبرت: هو ماريشال فرنسي وهو الذي وقع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر(1837/05/20) أعلن حاكما عاما على الجزائر عام 1848م، شهدت الجزائر خلال حكمه إنشاء المراكز الاستيطانية و سقوط الزمالة ومحرقة أولاد رياح. ينظر إلى:(عدة بن داهة ، **الاستيطان...ج1** ، المرجع السابق، ص490).

المبحث الثاني: التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1851–1870).

المطلب الأول:تقسيم الأراضي.

– ارتبط النشاط الزراعي للمستوطنين بمدى تمكنهم من السيطرة على الأراضي الخصبة ولذلك فقد توجهت السياسة الاستعمارية في الجزائر إلى حصر الأراضي وإنشاء مستوطنات زراعية بدرجة أساسية على اعتبار أن الغزو بدون استيطان يعتبر عقيما . لذا فقد عملت إدارة الاحتلال على الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية ومنحها للكولون.

ومن اجل تقنين هذه العمليات باعتبار أن النص القانوني أداة إلزامية وردعية، فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى سن العديد من المراسيم والقرارات التي تهدف كلها إلى تجريد الأهالي ومنحها للمعمرين قصد إقامة مستوطنات ومزارع عليها.[1] أهمها:

– **مرسوم 1851/04/26م**:نص على تنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين و سمح لهم برهن أراضيهم مقابل منحهم قروض استغلال.[2]

كان لهذا المرسوم مفعوله إذ عرف إقبالا كبيرا من قبل المعمرين مما ساهم في إنجاح فكرة لامورسيير[3] المعروف بتشجيعه لبناء المستوطنات الزراعية في الجزائر.[4]

---

[1]– محمد عيساني، **تطور النشاط الاستيطاني في الشلف (1843–1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011–2012، ص71.

[2]– جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1962م**، دار القصبة، الجزائر، 2009،ص185.

[3]– لامورسيير:(1806–1865) شارك في حملة الجزائر 1830 واستولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي، وهو الذي رتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد القادر وقد تم نفيه إلى بلجيكا عام 1851م ينظر إلى:(عدة بن داهة، **الاستيطان...ج2**، المرجع السابق، ص500).

[4]– أحميدة عميراوي، **آثار السياسية الاستيطانية...** ، المرجع السابق، ص42.

- **قانون 1851/06/16م**:ظهر بعدما رأت الإدارة الاستعمارية ضرورة توسيع نطاق الاستيطان ليشمل كل مناطق التل، بعد أن كان محصورا فقط في المنطقة المدنية وهي منطقة صغيرة مقارنة بالمساحة الإجمالية للتل الجزائري .

وقد نص على أن الملكية العامة تشمل:

1- كل الأملاك التي نص عليها القانون الفرنسي على عدم قابليتها للملكية الخاصة.

2- قنوات الملاحة والري. 3- البحيرات المالحة ومجاري المياه بمختلف أنواعها.

أما أملاك الدولة فهي: 1- كل الأملاك المنصوص عليها في القانون الفرنسي.

2- الأملاك والحقوق المنقولة و الثابتة التابعة للبايلك.

3- الأملاك التي تم حجزها من قبل ويقصد بها أراضي العرش.[1]

يتضح من خلال هذا القانون أن مشرعيه أرادوا تنظيم أملاك الدولة وفقا للنمط المعمول به في فرنسا.غير أن اخطر ما جاء به هذا القانون هو ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة ما يعني أن الجزائريين سيعانون كثيرا من جرائه كون الغابات تمثل مصدر رزق لكثير من السكان.[2]

- **قانون 1851/07/18م**:تضمن الفصل بين أراضي العرش و اراضي الملك .

حيث اعتبر أن حق التملك و التمتع بأراضي القبيلة أو العرش غير قابل للتحول لصالح أشخاص أجانب عن القبيلة إلا لصالح الدولة.[3]

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص54.

[2]- المرجع نفسه، ص55.

[3]- محمد عيساني، المرجع السابق، ص73.

–إن الهدف من هذا القانون هو منع الأوروبيين الوافدين من الحصول على أراضي زراعية خارج النطاق الذي حددته سلطات الاحتلال للمعمرين، أي انه تنظيم لملكية الأراضي الزراعية فهو من جهة يتيح الاستيلاء التدريجي للأراضي الزراعية ومن جهة أخرى يجنب المعمرين الوقوع في مواجهات مع الفلاحين الجزائريين[1].

– **قانون سيناتوس كونسيلت 1863/04/22م** نص على ما يلي:

المادة(01): تثبيت كل أعمال التقسيم وغيرها التي تمت في السابق بين الدولة و السكان فيما يتعلق بملكية الأرض.

المادة(02): يتم تنفيذ إداريا وبأسرع وقت ممكن:

– تحديد مناطق القبائل.

– تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل قبيلة.

– تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير.

– تبقى القبائل المقيمة بهذه الأرض ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب و رسوم تجاه الدولة.[2]

– لقد تم تشريع هذا القانون نزولا عند رغبة الإمبراطور نابليون الثالث [3] بشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على النظام العقاري بالجزائر، فمنذ زيارته الأولى إلى الجزائر عام

---

[1]– محمد عيساني، المرجع السابق، ص ص73، 74.

[2]– عيسى يزير، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830–1914**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص ص63 ، 64.

[3]– نابليون الثالث (1807–1873): هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية وثالث إمبراطور فرنسي (1852–1870) أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات. ينظر إلى:(عدة بن داهة، **الاستيطان... ج2**، المرجع السابق، ص504).

1860م انشغل بمسألة الملكية العقارية و اطلع على حقيقة الوضع ، و تأكد من مختلف عمليات السلب و النهب التي طالت الجزائريين في أرضهم.

لذا بعث برسالة إلى الماريشال بيليسي[1] بتاريخ 6 فيفري 1863م والتي كانت أفكارها بنودا لقانون سيناتوس كونسيلت.[2]

أهداف القانون:

– يسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها .

– تفتيت القبيلة و إحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، فالإدارة الاستعمارية تعي جيدا أن إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض تقودهم حتما إلى التعاون مع بعضهم و استخدام الإمكانيات بصفة جماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة السكان المنحدرين من عائلة واحدة .

فتقسيم القبائل إلى دواوير و تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير خطوة حاسمة لتفتيت وحدة القبيلة .[3]

–تمكين المعمرين من شراء الأراضي داخل أملاك القبائل و بالتالي التغلغل في عمق المجتمع الجزائري .

– تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال إيجاد موارد مالية جديدة جراء إخضاع الأراضي الجزائرية للنظام الضريبي الفرنسي [4].

---

[1]– بيلسيي(1794–1864): شارك في حملة الجزائر 1830، أباد قبيلة بأكملها في الظهرة قريب مستغانم ، عين عام 1860 حاكما على الجزائر. ينظر إلى :(عدة بن داهة، **الاستيطان... ج2**، المرجع السابق، ص491).

[2]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 114.

[3]– الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص35.

[4]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص121.

– لقد زاد تطبيق هذا القانون في معاناة الجزائريين فقد ظلت أملاكهم عرضة للنهب و السلب من قبل المعمرين و الشركات الاستثمارية الكبرى .

كما ترتب عنه تفتيت أراضي العرش ففي مقاطعة الجزائر مثلا فقدت القبائل حوالي 170.900 هكتار من أراضيها . أما في إقليم وهران فقد تقلصت مساحة قبيلة بني عامر من 120.000 هكتار إلى 80.000 هكتار، تم احتجاز 20.000 هكتار لخلق مراكز استيطانية وبالتالي فقانون سيناتوس كونسيلت ما هو إلا غطاء قانوني استعملته الإدارة الاستعمارية لمواصلة عمليات النهب و السلب لأملاك الجزائريين .[1] **انظر إلى الملحق رقم02 و 03.**

المطلب الثاني:<u>الشركات الاستثمارية</u>.

لقد رأت الإدارة الاستعمارية أن الاستيطان الأوروبي في الجزائر يجب أن يكون من مهمة الشركات الاستثمارية الكبرى .[2] لذا فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية العديد من القوانين و المراسيم التي تدعم عمل هذه الشركات أهمها:

– **قانون الجمارك 1851/01/11م**:الذي نص على السماح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية، وان يفرض على كل السلع الأجنبية الداخلة إلى الجزائر رسوما متساوية للرسوم التي تفرض عند دخولها إلى فرنسا.

– من خلال هذا القانون يمكن القول بان الوحدة الجمركية قد تحققت بين فرنسا و الجزائر، فتطبيق مثل هذا القانون سيكون امتيازا لفرنسا التي احتفظت بالسوق بدون اعتبار الأهداف الخاصة بالاقتصاد الجزائري.[3] وهذا بلا شك سيشجع هذه الشركات على الاستثمار بالجزائر

[1]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص132، 133.

[2]– المرجع نفسه، ص138.

[3]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص45.

كون بضائعها المصدرة إلى فرنسا ستعفى من الرسوم الجمركية . **قانون 1851/08/14م:** نص هذا القانون على إعادة تأسيس بنك الجزائر، الذي تم تأسيسه عام 1848م لكنه لم يعرف تطورا خصوصا بعد الأحداث الثورية لعام 1848م بفرنسا، وما نجم عنها من أزمة اقتصادية و اجتماعية وهو ما قلل من موارده[1].

فالبنك له أهمية في تحريك العملية الاقتصادية بالجزائر وكذا في تدعيم نشاط الشركات الاستثمارية .

– **مرسوم 08/04/ 1857م:** الذي نص على:

المادة(01): سوف تنشا في الجزائر شبكة للسكك الحديدية ضامة للعمالات الثلاثة.وستتكون هذه الشبكة من: 1–خط مواز للساحل 2–خطوط منطلقة من الموانئ الرئيسية وموصولة بالخط الموازي للبحر.

إن الهدف من هذا المرسوم هو إحياء المناطق المعزولة والنائية وخاصة التي بها أراضي زراعية.كما ستساهم شبكة السكك الحديدية في إنعاش قطاع التجارة، من خلال الربط بين المناطق التجارية المتباعدة وكذا في التسهيلات التقنية التي ستوفرها والمتعلقة بالشحن بكميات كبيرة، وأيضا شحن بعض السلع التي كان شحنها أمرا مستحيلا في السابق مثل الأغنام والأبقار ناهيك عن سرعة التنقل.وفي تنشيط الحركات التجارية البحرية للمستعمرة وهذا عن طريق ربط المدن الداخلية بالموانئ الثلاث الرئيسية فيلب فيل سطورة، ميناء الجزائر وميناء وهران.[2] **انظر إلى الملحق رقم 04.**

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص58.

[2]– رضا حوحو، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830–1914)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004–2005، ص ص65، 66.

فالسكة الحديدية ساهمت في إدخال اقتصاد الجزائر إلى الاقتصاد العالمي، كما اعتبرت وسيلة فعالة لتامين السيطرة العسكرية وتوسيع نظام الاستيطان.**انظر إلى الملحق رقم05.**

– **قانون 1861م**:الذي بموجبه أغلقت كل بوابات الجزائر الدولية لتبقى أبواب فرنسا وحدها مفتوحة .كما أن هذا القانون لا يخص الجزائر وحدها بل يخص كل المستعمرات الفرنسية . ومما جاء فيه :

– منع تسويق منتجات المستعمرات إلى السوق الدولية .

– حصر خطوط الملاحة بين المستعمرات في البحرية الفرنسية دون غيرها .

– لا تستقبل أسواق المستعمرات إلا المنتجات الفرنسية الأصل .

– تتمتع منتجات المستعمرات بمعاملات خاصة و تحظى بحماية خاصة وتسويق سهل لان منتجوها أصلا فرنسيون عادة .[1]

يتضح من خلال هذا القانون أن أهداف الإدارة الاستعمارية هو القضاء على البنية الزراعية التقليدية الجزائرية ، و إلحاقها بالاقتصاد الفرنسي سوقا ومحاصيل وأهدافا و فعالية .

– **قانون السوق الحرة 1867/07/17م**: بمقتضاه أصبحت السلع الجزائرية و كأنها فرنسية أي أن كلا السلعتين تتمتعان بنفس خصائص الجودة وهذا ما ساهم في تشجيع الشركات الاستثمارية على الاستثمار في الجزائر .[2]

أما عن التشريعات التي تستهدف نشاط هذه الشركات فهي :

[1]– محمد زروال، المرجع السابق، ص 207.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص46.

– **مرسوم 1853/04/26م**:أصدرته حكومة الإمبراطور وحصلت بموجبه شركة جنيف السويسرية على حوالي 20.000 هكتار بسطيف ، على أن تقوم الشركة ببناء 105 قرى استيطانية وتعميرها ب500 عائلة أوروبية وان تكون المساحة الإجمالية لهذه القرى 12.000 هكتار و الباقي يعني 800 هكتار تبقى إقطاعية للشركة تستغلها بشكل مباشر لمدة 10 سنوات .[1] غير أن هذه الشركة لم تف بالتزاماتها حيث فشلت في جلب العدد المطلوب منها من المعمرين إلى المناطق المشار إليها .و أدى نشاطها إلى تجريد أكثر من 3208 فلاح جزائري من أراضيهم و تحولوا إلى مجرد أجراء أو خماسين فيها[2].

وقد سارت بقية الشركات على نفس منوال شركة جنيف حيث حصلت شركة الهبرة و المقطع الفرنسية سنة 1864م على 25.000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية . فقد عرفت هذه الأخيرة في مشروعها استصلاح أراضي و سهول المقطع و شق قنوات الري و بناء خزانات المياه ، كما أنها استفادت من :

– **المرسوم الإمبراطوري بتاريخ 1864/03/12م**: الذي ينص على تجفيف 42.000 هكتار و بناء سد الهبرة .

غير أن ما أنجزته كان ضئيلا بالنظر إلى حجم المشروع و ما يحمله .[3] وقد حصلت أيضا الشركة العامة الجزائرية التي يديرها مدير القرض العقاري فريمي و طالابو مدير شركة السكك الحديدية عام 1865م على 100.000 هكتار، بإيجار فرنك واحد للهكتار واغلبها 80.000 هكتار في مقاطعة قسنطينة و استفادت من :

– **قرار 1867/03/04م**:الذي نص على منح الشركة الجزائرية 82.000 هكتار .

---

[1]– الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين**... ، المرجع السابق، ص31.

[2]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص141.

[3]– علي عبود، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830–1899 القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013–2014، ص89.

– **قرار 1869/06/01م**:تم منح الشركة 18.000 هكتار.

لكن بحلول عام 1877م تم حل الشركة حيث ظهرت محلها الشركة الجزائرية التي حصلت على حقها في وراثة الأراضي ، التي كانت بيد الشركة السابقة و قد قدرت ب100.000 هكتار من أخصب الأراضي في حين لم تدفع للخزينة الفرنسية سوى

87 مليون فرنك من مجموع تعهداتها .[1] أما بالنسبة لشركة السكك الحديدية الجزائرية فقد استفادت من :

– **قانون 1860/06/20م**:الذي حل النزاع القائم بين شركات السكك الحديدية الراغبة في الاستثمار في الجزائر .

فبفضل هذا القانون تمكنت الشركة من انجاز الخطوط الثلاثة الأولى وهي كالتالي:

– خط الجزائر– البليدة :مدة الانجاز سنة واحدة .

– خط سكيكدة– قسنطينة :مدة الانجاز أربعة سنوات .

– خط وهران – سيق مع وجود فرع للميناء :حددت مدة الانتهاء من انجازه قبل حلول سنة 1863م. فالسكك الحديدية أريد منها أن تكون أداة فعالة لخدمة الاقتصاد ، فقد ساهمت في تحويل الإنتاج الزراعي و الصناعي من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الداخلية قبل نقلها إلى الأسواق الخارجية وهذا ما سيساهم في تدعيم حركة الاستيطان الأوروبية[2]

[1]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص142.

[2]– مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس(إسماعيل) اوربان 1812–1844 دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007–2008،ص ص116، 117.

المبحث الثالث:التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1871-1900).

المطلب الأول:التشريعات الزراعية.

بعد قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا، استكملت الإدارة الاستعمارية بالجزائر إصدار التشريعات الاقتصادية كفلت لها المزيد من السيطرة و التغلغل خاصة منها خاصة في المجال الزراعي، أهمها:

- **مرسوم 1871/03/31م:** صدر بعد اندلاع ثورة المقراني[1]، ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين من الألزاس و اللورين.

فالمرسوم له هدفان، الهدف الأول هو القضاء على مقاومة القبائل، و الهدف الثاني هو تنشيط حركة الاستيطان. فبعد حرب عام 1870م الفرنسية البروسية، رحلت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر ووعدتهم بمنح 10.000هكتار من أجود الأراضي.[2]

- **قانون 1871/05/08م:** نص على مصادرة الأملاك الجماعية و الفردية، التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي.[3]

هذا القانون مكمل للمرسوم السابق في انه عمم مصادرة الأراضي التي كانت مقتصرة على القبائل التي ساندت ثورة المقراني إلى كل القبائل الثائرة في وجه السلطة الاستعمارية.

---

[1]- ترجع عائلة المقراني إلى أصول عربية قديمة، وقد استقر جدهم بقلعة بني عباس وتحالفوا مع العثمانيين ضد الأسبان إلا أنها ساءت بعد 1552، وبعد احتلال قسنطينة من طرف الاستعمار الفرنسي، حصل الفرنسيون على طاعة أولاد مقران، ينظر إلى(عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص161).

[2]- رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص90.

[3]- صالح عباد،**الجزائر بين فرنسا و المستوطنين1830-1930**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص113.

– **قانون 1871/06/21م**:تضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للنازحين من الألزاس واللورين، الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية وقرروا الاستقرار بالجزائر، فضلا عن دعمهم ب400.000 فرنك .

كلا القانونين السابقين متزامنين مع بعضهما وهذا ما يفسر تزايد حركة الاستيطان بكثافة في تلك الفترة .[1]

– **قانون فارني1873/07/26**: ومن مواده ما يلي:

المادة(01): تأسيس الملكية العقارية في الجزائر وحفظها، والانتقال التعاقدي للعقارات و الحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي.

أي أن هذا القانون قد اخضع تسيير الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي ، وفي ذلك استبعاد للتشريع الإسلامي و العرف القبلي المعمول بهما من قبل السكان.

المادة (02): حددت هذه المادة الحالات التي يتم فيها التطبيق الفوري للقانون الفرنسي، حيث لم تعد محصورة في المعاملات العقارية بين المسلمين وغير المسلمين ولكن حتى في المعاملات التي تتم بين المسلمين أنفسهم.[2]

المادة(03): نصت على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة أو فرع منها، تؤسس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق، على أن لا تمنح للأهالي سوى ملكية الأراضي التي كانوا يستغلونها فعلا سواء عن طريق الحرث

أو الرعي، أما الزائد عن حاجاتهم فيضم إلى أملاك الدولة على أساس أنها أراضي شاغرة

[1]– عبد المجيد بوجلة، "**مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال بيجو**"، الملتقى الوطني الثاني_حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص84.

[2]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص159، 162.

أي إتباع سياسة الحصر للتوسع في أملاك الدولة على حساب أراضي العرش.

أهداف القانون المعلنة:

1- إن الجزائريين لا يزرعون أكثر من مليون ونصف المليون هكتار ووجود مالا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات الشاغرة، لا تعود إلى احد.[1] وبالتالي فهذا القانون سيقضي على هذه الظاهرة بفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه الأراضي الشاغرة لكن في الواقع أن واضعي هذا القانون تناسوا، أن الجزائريين يستعملون الوسائل التقليدية و الطرق المتخلفة التي لا تعتمد على الأسمدة في زراعتهم لأراضيهم.

2-إن هذا القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض، ففي نظرهم أن الروابط العائلية قوية بين الجزائريين وهي معيقة لتطور الجزائري وبالتالي فان الملكية الفردية هي وحدها التي تسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر.

الأهداف الخفية:

تمثلت في محاولة القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية، التي تجعلها الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في أي وقت. فقد بقيت أراضي العرش محافظة على تماسكها رغم ما تعرضت له بفعل إجراءات مرسومي 1844و 1846 وكذا المصادرات الجماعية.[2] فقد لجا الفرنسيون إلى هذا القانون كحل ثان من اجل القضاء على ثورات

الفلاحين و إخمادها، وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأراضي من الفلاحين خاصة وانه يأمر بان تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران والتي يتعذر على أصحابها تقديم سندات الملكية قبل جويلية 1830.[3] بالإضافة إلى انه يهدف إلى القضاء

---

[1]- صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، المرجع السابق، ص113.

[2]- المرجع نفسه، ص114.

[3]- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، الجزء1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص368.

على أشكال التعاون و التضامن وإزالة قواعد الملكية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل، أي انه اخضع الأراضي للقانون الفرنسي.[1]

– **قانون 1874/07/17م:** نص على التوسيع من السلطات القمعية لمصالح الغابات، فأصبح بإمكانها حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه فيهم بقضايا حرق الغابات، وفرض غرامات مالية أو التحقيق و سجن المشتبه فيهم.

إن هذا القانون يهدف إلى التشديد أكثر في حياة الجزائريين وجعلها أكثر بؤسا وحرمانا. خاصة وان غالبية المجتمع الجزائري يتخذون من الغابات مصدرا لعيشهم وأماكن استقرارهم وراحتهم. [2]

– **مرسوم1878/09/30م:**

نص على إنشاء اكبر عدد ممكن من الملكيات وخلق قرى على مساحة تقدرب40 هكتار كأقصى حد و إنشاء مزارع على مساحة 100 هكتار .

في نفس المسار، استكمل هذا المرسوم أيضا تفتيت الملكيات الجماعية للجزائريين بتشجيعه الكبير لإقامة الملكيات الصغيرة وأيضا تدعيما لحركة الاستيطان[3].

– **قانون1881/08/26م:**نص على تصنيف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي.

---

[1]– عدة بن داهة، "**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1873)**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص150.

[2]– بوعلام بلقاسمي، "**مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن19م**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص33.

[3]– بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية...**، المرجع السابق، ص234.

وهو بذلك يفسح المجال لاتخاذ إجراءات وتدابير لمحاسبة الجزائريين حول الحرائق دون قيود، فعقب صدور هذا القانون تبعه حملة قمع شديدة ضد الجزائريين دون إجراء تحقيقات وقد مست العقوبات حوالي 53 قبيلة في أملاكها العقارية وموالها وحيواناتها.[1]

– **قانون1882/03/23م:**تضمن إرساء قواعد الملكية الفردية والخاصة، وبإنشاء الحالة المدنية بمنح الأشخاص ألقابا وكنيات عائلية.

بالقراءة السطحية يظهر انه قانون تنظيمي لا غير، لكن الهدف من هذا القانون هو تجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتسهيله عملية اغتصاب الأراضي لحد كبير، فعدم وجود حالة مدنية سيزيد العملية تعقيدا أو لا يسمح لمحافظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جدية. لذا تم منح ألقاب للفلاحين، تحمل في طياتها عبارات السخرية و الاستهزاء.[2]

– **قانون1885/12/09م:**

المادة (12): نصت هذه المادة على أن يجبر السكان الحائزين على سندات الملكية على التخلي عن مساحاتهم المحاطة بالغابة. إن هذا القانون ما هو إلا تشديد على حياة السكان الأكثر حرمانا، فبعد أن تم حرمان السكان غير الحائزين على سندات الملكية من أراضيهم في العقود السابقة لهذا التاريخ، هاهم الآن يركزون نظرهم على قلة من السكان التي لا تزال تملك سندات الملكية. [3]

– **قانون1887/04/22م:**هو قانون تكميلي لقانون 1873، نص على تطبيق إجراءات سيناتوس كونسيلت 1863 على القبائل التي لم يدركها هذا الأخير في عهد الإمبراطورية (1852–1870). وفعلا تم تطبيق هذا القانون على 224 قبيلة لم يمسها قانون سيناتوس

[1]- بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص35.

[2]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج1**، المرجع السابق، ص ص370، 371.

[3]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص146، 147.

كونسيلت ، فحصل بذلك الدومين (أملاك الدولة) على 957 ألف هكتار مجانا، تم تسليم 120097 هكتار منها إلى مهاجرين أوروبيين فيما بين1891–1900.[1]

إن مواصلة الإدارة الاستعمارية استصدار المزيد من التشريعات العقارية ليكشف الزيادة المكثفة لعدد المستوطنين الأوروبيين بعد عام 1870 لدرجة تجريد الفلاحين الجزائريين حتى من أشجار التين الهندي ما يدل على المستوى المتدني لمشرعي هذه القوانين.[2]

– **قانون1897/04/16م:** جاء هذا القانون ليضع حدا للعمليات الصعبة التي نص عليها قانون 1873م، و أقام مقامها عملية جديدة ترجمت ميدانيا عن طريق التحقيقات الجزئية أو التحقيقات الإجمالي. بالنسبة للتحقيقات الجزئية: فهي تعني التأكد من تصفية ارض العرش من جميع الحقوق المخفية التي تشغل هذه الأرض من ديون وغير ذلك، والتحقيق أيضا من أن الشاغل لها كان واضعا يده عليها منذ أجيال حتى يستطيع تملكها و إدخالها في ذمته العقارية.

أما التحقيق الإجمالي: فهو التحقيق الذي تقوم به الدولة من تلقاء نفسها في أراضي العرش التي لم يتقدم أصحابها بطلبات تمليك ولكن هذا التحقيق طبق فقط في 04 أوت 1926.

ما يعني إدخال نظام الدفاتر العقارية، وهو ما يعني إخضاع العقار للقانون الفرنسي.[3]

[1]– صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830–1930**، المرجع السابق، ص135.

[2]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج1**، المرجع السابق، ص380.

[3]– جلول شيتور، "**العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص214، 215.

المطلب الثاني: <u>التشريعات الصناعية.</u>

لقد كان للصناعة اهتمام هي الأخرى من قبل السلطات الفرنسية، شانها شان الزراعة. لذا فكثيرا ما نلحظ أن التشريعات الصادرة في المجال الزراعي كثيرا ما تمس بالمجال الصناعي، نذكر منها:

– **قانون فارني1873/07/26م:** وبالضبط المادة الثالثة منه ذلك أن واضعي هذا القانون كانت لهم نظرة بعيدة شملت مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي بلغت درجة التراكم، ما توجب استغلالها خارج الحدود الفرنسية . ضف إلى ذلك حاجة الصناعة الفرنسية إلى مواد أولية من الخارج، لذا فهذا القانون سيجعل من مساحات الحلفاء التي لا مالك لها–كما يزعم مشرعيه–مساحات تعود للدولة الفرنسية، الشيء الذي سيوفر مادة أولية لصناعة الورق.[1]

وكون نقل المواد الأولية يحتاج إلى شبكة مواصلات، فقد اهتمت بها فرنسا كونها تضمن نقل المواد الأولية و المنتجات الزراعية إلى المصانع الفرنسية.لذلك استصدرت ما يلي:

–**قانون1879/03/29م:**الذي نص على إضافة خمسة طرق وطنية جديدة،وتغطي هذه الطرقات مساحة تقدر ب14 حتى15 مليون هكتار من إقليم التل.**انظر إلى الملحق رقم06**

– **قانون1884/07/03م:**نص على إنشاء خطوط حديدية محلية منها الخط الحديدي الرابط بين معسكر و تيزي.

ففي عام 1892م بلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 3033كلم و بذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3079 كلم.[2] وبالموازاة مع ذلك

[1]– صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830–1930**، المرجع السابق، ص114.

[2]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج1**، المرجع السابق، ص ص114، 116.

شهد استغلال المناجم الجزائرية توسعا خاصة في الجهة الشرقية في الخمسينات من القرن 19م، كللت بالعثور على 45 منجما، شرع في استغلالها في أواخر الستينات.[1]

أما عن أهم معادن القطر الجزائري التي حفزت الشركات الضخمة على الاستثمار في الجزائر فهي :

1–الفوسفات: يستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة و يباع منه سنويا نحو 200 ألف طن.

2–الحديد: يستخرج أكثره من الونزة وينتج منه سنويا ثلاثة ملايين طن.

3–الرصاص: يستخرج منه سنويا 20 ألف طن.

4–الزنك: يستخرج منه سنويا 50 ألف طن.

5–النحاس: يستخرج منه سنويا 1500 طن.

6–الزئبق: يستخرج منه سنويا 1200 طن.

7–الفحم الحجري: يستخرج منه 300 ألف طن سنويا.[2]

كما عمدت فرنسا إلى الاهتمام بالمجاري المائية، حيث عبر جول ديفال وهو احد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل عن وجوب إتباع سياسة مائية في الجزائر وحث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبنا السدود قائلا:"**يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة**".[3] لذا فقد تم استصدار العديد من القرارات.

– **قرار 1892/05/16م**: أهم ما نص عليه هذا القرار هو:

[1]– صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930**، المرجع السابق، ص98.

[2]- احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص125.

[3]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج1**، المرجع السابق، ص171.

–المادة (06): يجب على المستفيد من قنوات الري و التصريف صيانة هذه القنوات التي تمر بملكيته، وغرس أطرافها بأشجار وتنظيف المجاري المائية غير الصالحة للملاحة التي تشق أو تحد ملكيته وفقا للتنظيمات و القوانين المعمول بها بفرنسا.

–المادة (08): ضرورة إقرار صاحب الملكية التخلي للدولة لمدة 10 سنوات وبدون تعويض عن الأراضي اللازمة لشق الطرقات و إقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام.[1]

– **قرار 1899/12/22م:** الذي نص على أن استخدام المياه في الجزائر مرهون بموافقة الدولة.

إذن فقد وجهت إدارة الاحتلال النظام المائي بالجزائر وفقا لسياستها الاستعمارية، فلم يكف امتلاكها لأخصب و أجود الأراضي بل اتبعت سياسة مائية، دعمت بها الاستيطان الأوروبي في الجزائر.[2] تلخصت أهداف هذه السياسة في:

–تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الأم، بالاستعانة بالمواد الأولية الزراعية الجزائرية وشرط ذلك وفرة المياه.

– إقامة سوق للمنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.

– تأكيد الوجود الفرنسي المؤيد لسياسة الاستيطان بالجزائر.[3]

المطلب الثالث: <u>التشريعات التجارية</u>.

---

[1]– علي بن حراث، **السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي بمنطقة القبائل الصغرى نموذجا 1830–1926**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر(بوزريعة)، 2012–2013، ص31.

[2]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج1**، المرجع السابق، ص174.

[3]– المرجع نفسه، ص185.

لقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بالميدان التجاري، فقد شجعت على إنتاج المحاصيل التجارية من خلال إصدارها ل:

- **مرسوم1872/10/31م:** الذي نص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج.

ويقصد بالمنتجات هنا كل المحاصيل الزراعية التجارية من قطن، زيتون، تبغ، حمضيات وبعض النباتات الزيتية.

وقد توالى إصدار مثل هذه القوانين، ما يعني أن الاستعمار الفرنسي قد اتخذ من الأرض الجزائرية حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الزراعية التجارية على حساب المحاصيل الغذائية المعاشية كالحبوب، سعيا وراء حقيق الأرباح دون مبالاة بالشعب الجزائري.[1]

وقد تصدرت الكروم المحاصيل المنتجة، كما أنها شكلت احد العوامل الهامة في استحواذ الإدارة الاستعمارية على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ.[2]

- **قانون1899/03/23م:** الذي يسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسيرا.

ما يعني إنعاش تجارة الخمور، الشيء الذي يشجع على مضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، خاصة و أن التربة و المناخ ملائمين لهذا النوع من الإنتاج، يضاف إلى ذلك استخدام الوسائل الحديثة من قبل الكولون مما انعكس سلبا على السكان حيث توسعت

[1]- عدة بن داهة، **الاستيطان...ج1**، ص ص217، 219.

[2]- أحميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية** ...، المرجع السابق، ص67.

المساحات المزروعة كروما على حساب الزراعات المعاشية فادى إلى حدوث مجاعات مهولة بين السكان.[1]

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد تبوأت الجزائر المرتبة الأولى بين المستعمرات الفرنسية و المتر وبول(فرنسا)[2] بالنسب التالية:

–الخمور تمثل 40 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا.

–المواشي تمثل 15 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.

–التبغ، القطن يمثلان 8 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.

–خضر وفواكه تمثل 6 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.

–منتجات غابية (حلفاء) تمثل 5 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.

–زيت الزيتون تمثل 3 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.

–حبوب جافة و بطاطا تمثل 3 بالمائة من مجموع الصادرات الفلاحية.[3]

من خلال هذه النسب يظهر أن الكروم تحتل المرتبة الأولى في الصادرات، ما يعني أن الإدارة الفرنسية قد حققت أهدافها من زراعة الكروم في مقابل غالبية ساحقة من السكان تعيش في مجاعات رهيبة.

[1]– عدة بن داهة، **الاستيطان...ج1**، المرجع السابق، ص ص198، 203.

[2] -Paul Bernard, **histoire,colonisation, geographie et administration de l'Algerie**, kessinger,Alger, (N.d), p165 .

[3]– أحميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية...** ، المرجع السابق، ص67.

الفصل الثالث: انعكاسات التشريعات الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: تفكيك وحدة الأرض

المطلب الثاني: انتشار الفقر

المطلب الثالث: تدهور الحالة الصحية

المبحث الثاني: رد فعل الجزائريين

المطلب الأول: المقاومة المسلحة

المطلب الثاني: الهجرة الجماعية

المبحث الأول:الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول : تفكيك وحدة الأرض.

لقد عملت التشريعات الصادرة من قبل السلطة الاستعمارية خصوصا في المجال العقاري، على تفكيك وحدة الشعب الجزائري. ذلك أن هذه الأخيرة ، أدركت منذ الوهلة الأولى مدى ارتباط الفرد الجزائري بأرضه.و هو ما صرح به بيجو يوم 1840/05/14م قائلا :"**أينما تتوفر المياه الصالحة يجب تركيز الكولون و توزيع الأرض عليهم وجعلهم ملاكين دون محاولة التعرف على أصحابها**"[1].

– وفعلا فبضل هذه التشريعات ، تم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين والتي كانت بحوزة الجزائريين على النحو التالي :

– مساحة أراضي الاستيطان عام 1850م بلغت :115000 هكتار.

– مساحة أراضي الاستيطان عام 1870م بلغت : 766000 هكتار .

– مساحة أراضي الاستيطان عام 1900م بلغت :1683000 هكتار .[2]

فعلى سبيل المثال –لا على سبيل الحصر– نذكر أن قانون فارني أو قانون المستوطنين ، استطاع أن يفكك الملكية الجماعية للجزائريين و لو جزئيا ، كما نجح في ضرب وحدة القبيلة و العرش ، بعدما تعرضت لفقدان الأرض في ظل الأزمات و المحن.[3]

فالوصول إلى تفتيت ملكية العرش للأرض ، سيؤدي حتما إلى إضعاف قدرة السكان على زراعة الأرض ، و ما ينجر عنه عجزهم و شراء الفرنسيين لها بأبخس الإثمان ، مما يسهل على الإدارة الاستعمارية الاستيلاء عليها .

---

[1]– عدة بن داهة، "**الخلفيات الحقيقية...**"، المرجع السابق، ص ص131، 132.

[2]– إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1968**، دار هومة، الجزائر، (دس)، ص134.

[3]– الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص206.

–لقد أدى سلب أراضي الجزائريين دون تمييز و استغلالهم، إلى انكسار و تفكك في تركيبة المجتمع و عجز في الصمود أمام الهجرات الاستيطانية .[1] كما نجم عنها فصل الفلاح الجزائري عن أرضه و أهله ، مما اضطره إلى العمل لدى غيره ، بعد أن فقد أخصب أراضيه الزراعية وتراجع الإنتاج الزراعي .

إذن فهدف السلطة الاستعمارية هو نزع ملكية الفرد الجزائري ، واقتلاعه من جذوره ، وذلك بحكم ارتباطه الوثيق بأرضه ، والتي تعد مصدرا أساسا لكسب رزقه ، خاصة و أن غالبية المجتمع الجزائري يغلب عليه الطابع الريفي .[2] وفعلا فمع استمرار ضغوط الإدارة الاستعمارية على الفلاحين ، اضطرهم ذلك إلى بيع أراضيهم للمعمرين الجدد خاصة و انه ما بين سنة 1830 و 1847م ، شهدت الجزائر سياسة تدميرية استيطانية ، حيث انتشرت ظاهرة السطو بالقوة على أراضي الفلاحين ، وقطع الغابات لاستغلالها في الحصول على الحطب دون إذن من احد .[3]

لم تنعكس هذه الوضعية المزرية على الأرياف فقط ، بل تعدى مداها إلى الثروة الحيوانية التي تعرضت هي الأخرى للنقصان والتدهور الشديد ، وكمثال على هذا النقصان ما سجل في عام 1865 م حيث كان عدد رؤوس الأغنام في الجزائر ثمانية ملايين رأس، وفي عام 1900م سجل عدد الرؤوس حوالي ستة ملايين و ثلاثمائة ألف رأس فقط.

و كذلك الحال بالنسبة لرؤوس البقر ، ففي عام 1865م تقلص العدد إلى مليون رأس فقط أما في عام 1900م فقد وصل العدد إلى اقل من 84600 رأس فقط.[4]

---

[1]– قليل مليكة، **هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا 1900–1939**، رسالة ماجستير في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009، ص26.

[2]– صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009، ص09.

[3]– بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص107.

[4]– المرجع نفسه، ص107.

كما انعكست هذه الوضعية على المحاصيل الزراعية ، فقد انحصرت الزراعة الجزائرية المعاشية المتواجدة في الجبال و المنحدرات ، بعد أن كانت قائمة في السابق على السهول و الأحواض الغنية .[1]

فلا ريب أن العامل الاقتصادي و كذا العامل الديني دخل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض –وسطا طبيعيا و اقتصاديا–و بالقبيلة –وسطا اجتماعيا و سياسيا–و هو الأمر الذي دفع بسلطة الاحتلال إلى البحث عن أحسن السبل ، لتفكيك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين .

فكان منها أن تمادت في إصدارها للتشريعات الاقتصادية ، التي ساهمت في انهيار نظام القبائل ، وكذا في تعطيل أو توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل و تمرداتها ضد الاحتلال.[2]

و كمثال على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة ، وتفكيك قبيلة الفراقة (معسكر ، الجنوب الوهراني) فمساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدرة ب 12556 هكتار و تضمن العيش ل:2385 ساكنا ، قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخص.[3]

فسياسة مصادرة الأراضي ، باسم التشريعات العقارية أدت إلى إبادة قبائل بأكملها ، و تشريد الباقي و حصارهم في الجبال و الأراضي القليلة الخصوبة ، كما أن الأمر الأخر هو استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية ، ففرنسة الأراضي أي إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية ، يعني حق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية.

---

[1]–بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية...**، المرجع السابق، ص108.

[2]– عدة بن داهة، **الاستيطان...ج2**، المرجع السابق، ص ص26، 28.

[3]– المرجع نفسه، ص30.

و إذا كان هناك قيود فهي قيود قانونية ضيقة .[1] فالأرض لم تكن مجرد مورد رزق بل كانت رمزا للتاريخ ، للشرف ، للوطن و الهوية.

المطلب الثاني: انتشار الفقر.

أفرزت التشريعات الاقتصادية آثار سلبية على الاقتصاد المعاشي للفلاحين ، فقد سجل انخفاض كبير في إنتاج المحصول الرئيسي وهو القمح من 80 بالمائة عام 1860م إلى 44 بالمائة في بداية القرن العشرين ، كما سجل هبوط حاد في تربية الماشية بسبب مصادرة أراضي الرعي ، مما اضطر السكان إلى التخلي عن نشاطهم الفلاحي ، و توقفت هجرات قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال . الشيء الذي دفع بالفلاحين إلى اقتراض النقود لدفع الضرائب ، كل هذه الأسباب جعلتهم يفلسون و يفقدون أراضيهم [2] ، فأصبحوا بعد فترة وجيزة مشردين ومتسولين.

ومما زاد في تفاقم وضعهم حرمانهم من القروض الفلاحية التي كانت تقدم بسخاء إلى المستوطنين الأوروبيين ، لذا اخذوا يعملون لدى الكولون بأجور زهيدة ، تراوحت ما بين نصف فرنك و فرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي .[3]

كانت علامات الفقر كثيرة جدا ، منها تكاثر الأكواخ من الأغصان و الأحجار والطوب وقد كانت مجموعة الصغار و المتوسطين من الملاكين هم الذين تألموا كثيرا من الاستعمار ، فبعد أن خسروا أراضيهم وابعدوا إلى أراضي قاحلة ، لم يعد بوسعهم الحياة من محاصيلهم . و ذلك غير مستغرب ، فبعد أن كانوا يملكون في بداية القرن 19م حوالي خمسة هكتارات للفرد لم يعد لهم سوى هكتاران للفرد في نهاية هذا القرن.[4]

---

[1]– رشيد فارح، المرجع السابق، ص ص118، 119.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص148، 149.

[3]– الصادق دهاش، "**الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19م**"، الملتقى االوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص121.

[4]– محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954م**، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص218.

ذكر غورجو – مترجم الإدارة العسكرية – هذا البؤس قائلا :"...**إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر و الحرمان الشنيعين التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الأسر في القبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها الأخر...**".[1]

فهناك الكثير من القرى و العشائر التي آل بها الأمر إلى الفقر ، كنتيجة حتمية لمصادرة أراضيها ، و إرغامها على دفع إتاوات الحرب. و هذا أمر مفروغ منه لان اقتصاد السكان كان يقوم على الإنتاج الفلاحي .

وعليه فان مصادرة الأراضي بمثابة أزمة حقيقية و سبب جوهري في بؤس السكان و إفلاسهم لان الكثير منهم اضطر إلى بيع أملاكه و التضحية بأغنامه عله يجد ما يقتات به .[2]

لقد كان المستعمر الفرنسي غالبا ما يرد أسباب فقر الجزائريين إلى : افتقار الأراضي الجزائرية من المواد العضوية، وقلة المردود الهكتاري.

لكن في الواقع ، فقر الجزائريين يرجع لعدة أسباب :

–استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة.

–انخفاض إنتاج الحبوب و في مقدمتها القمح .

–التوزيع غير العادل للمعدات الفلاحية ، فالكولون كانوا يستخدمون الوسائل المتطورة و الطرق الزراعية الحديثة.

عكس الفلاح الجزائري الذي لا يملك سوى وسائل تقليدية موروثة.

فبينما ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشا بفعل قوانين الملكية و تجزئة الأرض و مصادرتها ، كانت مساحات القطاع الفلاحي للمعمرين تزداد اتساعا .[3]

يضاف إلى ذلك غلق العديد من مداخل الغابات التي تعود السكان على اتخاذها مراع صيفية و مناطق زراعة كثيفة. و قد كان هذا الأمر محدود التأثير قبل عام 1860م ، ثم

---

[1]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص202.

[2]– مصطفى الأشرف، **الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص20.

[3]– عدة بن داهة، **الاستيطان... ج2**، المرجع السابق، ص ص13، 14.

تحول إلى واقع و راح يتطور يوما بعد يوم.[1] وكمثال على ذلك نذكر عمليات المصادرة الجماعية للأراضي والموارد الغابية لسكان الأوراس ، الشيء الذي وضعهم في مواجهة مباشرة مع الفقر ، كما أن استمرار الإدارة الاستعمارية في رفع حجم الضرائب و الغرامات الحربية و العقوبات الجماعية ، قد افقد السكان جزءا كبيرا من احتياطاتهم النقدية ، ذلك لان سكان الأوراس يعتمدون على زراعة الحبوب لتغطية الاحتياجات الغذائية بالإضافة إلى بعض المزروعات و الثمار المتمثلة في التين ، الزيتون و المشمش و التفاح وكذا الجوز و التمر ، ونظرا لهذا التنوع كان الفلاح قادرا على إعالة أفراد أسرته من الموارد المحلية ، وفضلا عن ذلك كان يمارس نشاطا مكملا للفلاحة ألا وهي تربية المواشي وأهمها الخيول ، الماعز ، الأبقار وكذا الدجاج و النحل ، فالثروة الحيوانية تعتبر مورد هام بالنسبة للفلاح ، فهي توفر الغذاء ومختلف الموارد لذا كان يتم استغلال المراعي الموجودة داخل الغابات أو قربها بحثا عن الكلأ .

ولنا بذلك أن نتصور حالة البؤس الشديد التي آل إليها سكان الأوراس بعد مصادرة أراضيهم فالغالبية منهم أصبح يعيش حياة التشرد و التسول الشديد .[2]

كما اشتدت ظاهرة انتشار الربا و نموه ، إلى درجة تحوله إلى إحدى أدوات التفقير الهامة التي اتبعتها إدارة الاحتلال و عانى منها الشعب عناء شديدا. فلم تقتصر ممارستها على المرابين من اليهود الذين اختصوا في هذا النشاط الهدام ، و إنما مارسته مؤسسات مالية مشروعة . فقد كانت البنوك تقرض الجزائريين بسعر فائدة يصل إلى ثلاثين بالمائة في الوقت الذي لم يكن يتجاوز في فرنسا عند أواخر القرن 19م نسبة ثلاثة بالمائة .[3]

---

[1] - Ageron Charle Robert , op cit, p371 .

[2] – مليكة قليل ، المرجع السابق، ص ص55، 56.

[3] – جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص130.

المطلب الثالث:تدهور الحالة الصحية.

عانى الجزائريون من جراء التشريعات الاستعمارية الويلات ، فقد صودرت أراضيهم و انتشرت بينهم مظاهر البؤس و الفقر و تدهورت حالتهم الصحية بانتشار الأمراض و الأوبئة و الأزمات .التي نذكر منها :

-**أزمة سنة 1838م:**هذه الأزمة أصابت سكان قسنطينة و نواحيها خاصة ، فقد أصيب الناس بقحط شديد ، انعدمت معه المحاصيل الزراعية .

يرجع بعض المؤرخين سبب هذه الأزمة ، إلى هجوم الجراد على الأراضي و ما أحدثه من إتلاف و إفساد للزرع و النباتات[1] .

-**أزمة سنوات 1866-1868م:** وقد كانت هذه الأزمة من أكثر الأزمات كارثية لعدة أسباب منها :

1- انتشار مرض الرهمة ، الذي اهلك المواشي سنة 1867م من قلة علفها و تبنها في فصل الشتاء .

2 - حدوث الجوائح التي نزلت بالزروع و النباتات و أتلفتها .

3- زحف الجراد على الأراضي سنة 1868م. **انظر إلى الملحق رقم 07.**

أما نتائجها فتمثلت في :

1- انعدام الحبوب في الأسواق .[2]

2-موت المواشي.

3- ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا .

4-انتشار وباء الكوليرا و التيفيس .

5-ضياع الأملاك و الثروات.

---

[1]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص16.

[2]- المصدر نفسه، ص17.

ففي عام 1866م عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال ، و التهمت كل ما وجدته أمامها من خضار و ثمار ، ففقد الإنتاج الزراعي و تعرض الناس لضائقة مالية .[1]

وقد حدث أيضا زلزال في البليدة و قرب متيجة في مطلع عام 1867م ، و انتشرت أمراض التيفويد و الكوليرا .هذا الأخير ظهر بشكل محدود في مطلع عام 1866م ، و تعاظم خطره سنة 1867م، فقد وصل إلى الجزائر عن طريق المسافرين و الوافدين من الموانئ . ومع انتشار الكوليرا انتشر التيفيس أيضا ، فاخذ الجزائريون يموتون بالجملة في الطرقات العامة و القرى ، لذا أرغمت السلطات الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى .[2]

لقد قدر عدد ضحايا وباء الكوليرا حوالي 12000 شخص ، خاصة في مقاطعة الشرق قسنطينة .[3] و قد نشرت الصحف الصحف الفرنسية العديد من المقالات عن هذه الأزمات منها :"... **لقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء وهم هياكل بشرية حقيقية متنقلة ، ينتظرون أربعة عشر يوما قبل أن يلفظوا آخر نفسهم . ما أخوضها من مشاهد وما أشنعها و ابسطوا هذه الصورة على قبائل برمتها و أكثروا من هذه المشاهد حتى تبرز لكم وتحت أعينكم مائة ألف جائع وبهذا ستدركون ما لهذه الأزمات من طابع مأتمي وما ستخلفه في تاريخ تعميرنا** ."[4]

لقد جمعت الإدارة الفرنسية في مستغانم وحدها 1270 من الرجال و النساء و الأطفال مابين 30 سبتمبر إلى 04 أكتوبر 1867م ممن هجروا الريف بسبب المجاعة ، و في وهران تم جمع 2500 فرد جاؤوا من عدة مناطق (مستغانم ، معسكر ، قديل) ، وفي الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 1867 و ماي 1868م هلك حوالي 2540 معظمهم من

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص150.

[2]– المرجع نفسه، ص151.

[3] –Charle Andri Julien, **Histoire de l' Algérie contemporaine la conquete et les debuts de la colonisation(1827-1871)**, casbal edition ,paris , 1964, p379.

[4]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص194.

السكان في بلدية معسكر و 1353 في غليزان و 1853 في مستغانم ، وقد بلغ مجموع من هلك من الجزائريين في مقاطعة وهران وحدها أكثر من 160000 هالك حتى شهر أفريل 1868م.[1]

– وفي نهاية السداسي الأول لسنة 1868م ، نشرت السلطات العليا حصيلة الموتى بعد صمت طويل ، معلنة موت 217000 شخص نتيجة لوباء الكوليرا لصيف عام 1867م. أما حصيلة الموتى من مجاعة 1868م ، فقدرت ب:500000 وفاة[2] .

وعلاوة على هذا ، أصيبت مياه الآبار و الينابيع و المجاري المائية بالتسمم ، بفعل فضلات الجراد ، مما أسهم في تقوية وباء الكوليرا و التيفيس لدى السكان بشكل مخيف .

كما أن قطعان الماشية تناقصت هي الأخرى ، بشكل كبير بسبب المياه المسمومة و انعدام الكلأ بسبب الجفاف .[3] فلشدة هول مجاعة 1868م وصفها الناس ب"المجاعة السوداء" ، لان الناس اضطروا فيها إلى أكل ما يحرمه الشرع ، كأكل القطط و الميتة وغير ذلك من المحرمات .

فهذه الأزمة الشديدة قلبت أوضاع الناس فالغني من أهلها صيرته فقيرا ، و الضعفاء أهلكتهم في حينهم و دمرتهم .[4] لكن الملاحظ أن هذه الأزمات لا تحدث في المناطق التي يسكنها الكولون بشكل كبير ، و إنما تحدث فقط في المناطق التي يسكنها السكان ، مما يفسر شدة الإهمال و الإفقار التي اتبعتها السلطة الاستعمارية مع السكان .

---

[1]– علي عبود، المرجع السابق، ص110.

[2]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص195.

[3]– عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص113.

[4]– صالح العنتري، المصدر السابق، ص18.

وإذا عددنا الأسباب التي زادت من تفاقم هذه الأزمات لوجدناها كثيرة أهمها :

- جهل السكان بطرق العلاج الحديثة .
- قلة الخدمات الصحية، التي تتواجد على وجه التحديد في المناطق الآهلة بالمستوطنين .
- نقص الغذاء الناتج أساسا عن عمليات المصادرة التي أفقدت السكان جزءا كبيرا من موارد رزقهم .
- تحويل مساحات شاسعة من زراعة القمح و الشعير و التين و الزيتون ، وهي أغذية حيوية بالنسبة للسكان ، إلى زراعات صناعية (الكروم ، التبغ ، السكر...) الموجهة لخدمة الاقتصاد الأوروبي.
- عامل الجفاف الذي اهلك العديد من المواشي و الأرواح البشرية .

كما شهد على خطورة الوضع ضابط المكتب العربي الذي يقر أن السكان يموتون جوعا و آخرون دفعهم الجوع إلى الذهاب إلى المكاتب العربية ليستفيدوا من الغذاء ، ولكنهم عندما أكلوا الخبز ماتوا لان معدتهم لم تستقبل أي غذاء منذ مدة[1].

–لم يفقد الأوروبيون في هذه الكارثة سوى 1,7 بالمائة من مجموع السكان الأوروبيين أي 3923 نسمة ، بينما فقد السكان الجزائريين مابين 20 إلى 25 بالمائة أي حوالي ربع سكان الجزائر . ومع ذلك فقد حمل الجزائريون مسؤولية هذه الأزمات بذريعة كسلهم وخمولهم ، ولكن المتتبع في التاريخ يجد عكس ذلك فقد عرف الجزائريون مثل هذه الأزمات في العهد العثماني إلا أن ما كان يخفف من حدتها هو عامل التضامن و التكافل الذي ساهمت في تحطيمه القوانين الاستعمارية التي حددت مجال النشاط الاقتصادي للسكان .[2]

[1]– مليكة قليل، المرجع السابق، ص ص60، 61.

[2]– علي عبود، المرجع السابق، ص110.

المبحث الثاني : رد فعل الجزائريين.

المطلب الأول : المقاومة المسلحة.

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر ، اندلعت المقاومات في مختلف ربوع الوطن . فكانت ما إن تخمد مقاومة في منطقة معينة إلا و تندلع في منطقة أخرى . ومن أشهر هذه المقاومات نذكر :

– **مقاومة القبائل** : قاد سكان القبائل مقاومة شرسة ضد الاستعمار الفرنسي وما ساعدهم على المقاومة ، هو الجبال الوعرة التي تمتاز بها المنطقة ، ومن أوائل المجاهدين بها ، الشريف مولاي محمد الملقب بوعود ، الذي قاد المقاومة في منطقتي جيجل و القل ، أين استجابت القبائل لدعوته الجهادية إلى غاية شهر أوت 1847م[1].

لتستمر المقاومة بعدها عام 1850م مع المجاهد الشريف بوبغلة و اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد المالك –لقب ببوبغلة نسبة لبغلته التي يركبها–وقد انضمت كثير من القبائل تحت رايته ، فجعل من قراها قلاعا للمقاومة و الحق خسائر فادحة بالعدو و لما شعرت السلطة الاستعمارية بخطورة ثورته ، سيرت له قوات ضخمة ، تمكنت من هزيمته ، فتواصلت المقاومة بعده بقيادة لالة فاطمة نسومر ، التي ولدت عام 1830م ، من أسرة مرابطية ، فتمكنت من إلحاق الهزائم بالعدو في عدة معارك أشهرها ايشريشن و تاشكريت سنة 1854م. أرغمت فيها الجنرال راندون[2] على الانسحاب ، بعد أن هزمت قواته وألحقت بها خسائر في العتاد و الأرواح . لكن تم إلقاء القبض عليها في 1857م بمساعدة احد الخونة وتم تدمير القرى المساندة لثورتها ومصادرة اراضيهم.[3]

---

[1]– أحميدة عميراوي ، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1910**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص251، 253.

[2]– راندون جاك لويس: عسكري وسياسي فرنسي، عين حاكما عاما للجزائر في (1857/12/11)، في عهده توسع الاحتلال الفرنسي في الجنوب، ينظر إلى:(عدة بن داهة، **الاستيطان...ج1**، المرجع السابق، ص495).

[3]– أحميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1910**، المرجع السابق، ص255.

- **ثورة الزعاطشة**[1] : ترجع أسباب هذه الثورة إلى:

1- الرفض القاطع للاستعمار الفرنسي .

2- أمل الشيخ بوزيان –زعيم الثورة – في مواصلة الثورة التي قادها الأمير عبد القادر طيلة سبعة عشر عاما ، ذلك انه كان تابعا لدولة الأمير ، وكان يشغل منصب شيخ واحة الزعاطشة .

3- انتشار الروح الدينية و المقاومة للحفاظ على كيان الشعب العربي المسلم في الجزائر .

4- ارتفاع الضرائب على النخيل ابتداء من شهر مارس 1849م.

لقد استطاع الشيخ بوزيان أن يقنع الجميع بالجهاد و يوحدهم تحت رايته ، وقد بدأت مجريات هذه الثورة بوصول القوات الفرنسية إلى واحة الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849م، ومحاصرة الواحة .[2]

لتنشب معركة بين الطرفين ، انتهت بهزيمة الجيش الفرنسي و فراره ، لذا استنجد الفرنسيون بالحامية الفرنسية المتواجدة في الشمال من قسنطينة ، وتمت محاصرة الواحة يوم 07 أكتوبر 1849م ، لتحدث اشتباكات عنيفة بين الطرفين ، استخدم فيها الثوار كل ما لديهم من قوة في الدفاع عن أنفسهم ، و قد استمر الحصار إلى غاية 28 نوفمبر 1849م ، لينتهي باقتحام الواحة.

ومن النتائج المترتبة عن ذلك نذكر مايلي :

- الطرف الفرنسي : قتل 10 ضباط و60 جريح ، وقتل 156 جنديا و جرح 740 آخرين .
- الطرف الجزائري : تدمير الواحة عن آخرها ، و طمس معالمها .

[1]- واحة الزعاطشة تقع في الزاب الغربي، على بعد 35 كلم من عاصمة الزيبان بسكرة وهي واحة صغيرة ، محاطة ببساتين النخيل و الأشجار المثمرة، ينظر إلى:(شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص41).

[2]- إبراهيم مياسي، **المقاومة الشعبية**، دار مداني، الجزائر، 2009، ص54.

– استشهاد الشيخ بوزيان و حوالي 300 آخرين فضلا عن الذين دفنوا تحت الأنقاض و غمروا بالمياه وهم حوالي أكثر من1000 شهيد .[1]

– انتفاضة الحضنة الغربية[2] 1864م:

تعتبر الحضنة الغربية ذات خصوصيات جغرافية و بشرية جعلت منها منطقة تفاعل للأحداث التاريخية الهامة الوطنية ، وقد تزامنت هذه الانتفاضة مع ثورة أولاد سيدي الشيخ بالغرب الجزائري ، تمثلت أسبابها في:

– الرفض القاطع للاحتلال الفرنسي .

– سوء تسيير المكاتب العربية بالمنطقة .

– قيام السلطات الفرنسية بإرهاق السكان بالضرائب و الغرامات كلما وجدت فرصة لذلك .

– منع الإدارة الاستعمارية سكان المنطقة من العمل الجماعي المعروف باسم التويزة سنة 1863م.[3]

قبيل اندلاع هذه الانتفاضة تم جمع قبائل الحضنة الغربية للاستعداد لها ، ولما أحست السلطة العسكرية عن طريق قياداتها بالمنطقة بنوايا السكان ، قامت باستدعاء كل قياد الحضنة في 15 أوت 1864م للاستعداد لمواجهة هذه الانتفاضة ، فجهزت لذلك قوة عسكرية انطلقت من قسنطينة نحو المسيلة فحاصرتها قوات إبراهيم بن عبد الله –زعيم

[1]–أحميدة عميراوي ، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1910**، المرجع السابق، ص ص41، 42.

[2]– ينتمي إقليم الحضنة جغرافيا إلى منطقة السهول العليا المحصورة بين السلسلة الجبلية والمرتبطة في الشمال بالبحر وفي الجنوب بالصحراء، ينظر إلى:(كمال بيرم، "**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840–1954)**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011،ص9).

[3]– المرجع نفسه، ص44.

الانتفاضة– في 09/08/ 1864م ، و وقعت معركة شديدة بين الطرفين ، فقد فيها الجيش الفرنسي 7 فرسان و 7 جرحى .[1]

فانحطت معنويات الجيش الذي أربكته الهجومات الخاطفة للثوار ، واستمرت الثورة إلى غاية 24 أكتوبر ، حيث استطاعت القوات الفرنسية بعد تدعيمها بقوات إضافية أن تقبض السيطرة على الوضع في إقليم الحضنة الغربية بمحاصرة الثوار و القبض على الفارين ، وبذلك تكون الانتفاضة قد انتهت ومما أسفرت عليه ما يلي :

– الاستيلاء على ممتلكات الثوار وقتل الكثير من البدو الرحل .[2]

– استسلام كبار العروش المشاركة في هذه الانتفاضة و طلبهم للامان.

– فرض ضريبة حرب باهضة على السكان و تشتيت الكثير من السكان.

بالرغم من نتائج هذه الانتفاضة إلا أنها أبرزت ما يلي :

– مدى التماسك الشعبي و التلاحم ضد الاحتلال.

– برهنت على مدى نفوذ أعيان المنطقة و مشايخها و تأثيرهم في جمع الناس و توحيد صفوفهم رغم الانقسامات القديمة التي وجدت من قبل الاحتلال الفرنسي .

ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 –1880م:

في عام 1864م اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ –فرع الشراقة بالجنوب الوهراني – قادها المجاهد سي سليمان بن حمزة ، وانضمت إلى ثورته العديد من القبائل و العروش . بدأت مجريات الثورة يوم 08 أفريل 1864م ،[3] في معركة عوينة بوبكر (شرق البيض) أين كبد العدو خسائر فادحة . و توالت المعارك بين الطرفين ، حيث جرت معركة عنيفة يوم 17 أفريل 1871م تضرر فيها الطرفان .

---

[1]– كمال بيرم، المرجع السابق، ص ص44،45.

[2]– المرجع نفسه، ص48.

[3]– أحميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844–1910**، المرجع السابق، ص261.

رغم محاولات الطرف الفرنسي الدخول في مفاوضات مع أولاد سيدي الشيخ، إلا أنها لم تنجح وبقي الوضع كذلك حتى تقلص نشاط الثورة شيئا فشيئا .[1]

-ثورة واحة العامري[2] :

ليس من المستغرب أن تقوم قبائل بني عامر بالثورة، وهم الذين شاركوا الأمير عبد القادر كل المعارك التي خاضها، خاصة معركة المقطع 1835م و معركة سيدي إبراهيم في سبتمبر 1845م .[3]

إن الأسباب التي قامت من اجلها هذه الثورة هي:

- رفض الاحتلال الفرنسي ، ككل المقاومات التي جرت .
- الوازع الديني لدى سكان واحة العامري ، فهم يعتبرون الفرنسيين كفار تجب محاربتهم .
- عمل الإدارة الفرنسية على رفع الضرائب التي أوكلت مهمة تحصيلها إلى بعض القياد المتسلطين على السكان.
- عدم الرضوخ للسياسة الاستعمارية القمعية .[4]

بدأت هذه الثورة بدعوة الشيخ أمحمد يحيى[5] -زعيم الثورة وكان قبلها يشغل منصب كاتب (خوجة) لدى القايد بولخراص بن قانة- إلى الالتحام بين صفوف البوازيد ، فلما أحست قوات الاحتلال بهذا التحرك ، توجهت صباح يوم 11 أفريل 1876م، نحو الواحة و نشبت معركة بين الطرفين ، استشهد فيها القايد أمحمد يحي في بدايتها .

1- أحميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844-1910**،المرجع السابق،ص ص 261، 262.

2- تقع واحة العامري في الجنوب الغربي لمدينة بسكرة ، على بعد 50 كلم تقريبا من مجرى مائي ينحدر من جبال أقسوم و يصب في وادي جدي، ينظر إلى:(شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص84.)

3- محمد مجاود، "**الاستيطان الاستعماري و مصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس من خلال القرن 19م**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص185.

4- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص ص87 ، 90 .

5- هو الشيخ أمحمد بن يحي بن الصغير بن عبد الله، ولد سنة 1841، وهو زعيم أولاد إدريس، فرع من عرش البوازيد، وقد تزعم الثورة وهو في سن الخامسة والثلاثين، ينظر إلى:(شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص86).

كما استشهد 50 آخرين من المجاهدين ، وتم جرح وقتل عدد كبير من الجيش الفرنسي ، لكن التشابك بين الطرفين استمر إلى غاية 27 أفريل ، أين شرعت القوات الفرنسية بقصف الواحة من جهاتها الثلاث باستعمال 14 مدفعا . فتضرر الثوار كثيرا من هذا القصف مما أجبرهم على الاستسلام . وسلطت عليهم عقوبات هي :

1- فرض غرامة مالية ، مضاعفة ب 8 مرات للضريبة السنوية المعتاد دفعها و التي فاقت 150.000 فرنك .

2- مصادرة الأملاك العقارية .

3- تشتيت السكان على مناطق متباعدة، بغرض تفكيك الرباط القبلي و الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني :<u>الهجرة الجماعية</u> .

لقد لجأت العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة مع بداية الاحتلال الفرنسي ، فقد هاجر عدد كبير منهم من القرى و الأرياف و تذكر المصادر أن مدينة الجزائر و حدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف سنة 1836م، و إلى جانب ذلك هاجر أيضا الأعيان و القادة السياسيين ، فقد تم اتهام العناصر الفاعلة في الساحة الدينية و السياسية منذ الوهلة الأولى بالتآمر أو الارتباط بالأتراك أو بالانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر.[2]

و يمكن تلخيص أسباب و دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر فيما يلي :

1-التخريب و التدمير: فأول عمل مارسته السلطات الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر هو التخريب و التدمير حيث نهبت المحلات التجارية و أملاك الخواص و العوام.

2-الإبادة والتشريد و النفي : فقد حدثت عمليات القتل و الإبادة منذ الأيام الأولى للاحتلال متجاوزة المعاهدة المعروفة التي وقعت مع الداي حسين . فبعد أربعة أشهر فقط من احتلال مدينة الجزائر ، ارتكبت مجزرة رهيبة في مدينة البليدة على مشارف العاصمة مثل هذه

[1]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص ص94، 100.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص181.

المجازر تكررت كثيرا في مختلف مناطق الجزائر،هذا ما جعل السكان يهاجرون تجاه البلدان العربية و الإسلامية تأمينا على حياتهم[1].

3-مصادرة الأراضي :

إن إصدار السلطة الاستعمارية لعشرات القوانين و المراسيم المتعلقة كلها بمصادرة الأراضي و انتزاعها بالقوة بداية من شعر أكتوبر 1844م، إلى غاية بداية القرن 20م. جعل الكثير من العائلات المالكة لآلاف الهكتارات و التي أضحت تجد صعوبة في توفير الغذاء بعد أن سلبت منها أراضيها فيما بعد ، تطلب الهجرة على البقاء تحت نير الاحتلال .

4-السياسة الضريبية :

إن السياسة الضريبية التي طبقت في الجزائر ، كانت تلبية لمتطلبات المشروع الاستعماري ، فقد فرضت على الجزائريين ضرائب أخذت أنواع وأسماء مختلفة بالإضافة إلى الاستمرار في دفع الضرائب التي كانت تدفع للسلطة العثمانية بالجزائر مما أثقل كاهل الجزائريين.[2]

5-هدم المؤسسات الدينية و الوقفية و ترسيم القوانين الفرنسية :

فقد عمل الاحتلال منذ البداية على محو الشخصية العربية من خلال استبدال النظام القائم بالجزائر و المبني على الشريعة الإسلامية و على العرف و التقاليد بترسانة من القوانين و المراسيم الفرنسية.

---

[1]- جمال يحياوي، "**دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19م**"، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص44 ، 45.

[2]- إبراهيم مهديد، "**بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا(البعد التاريخي والواقع الاجتماعي)**"، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص62.

6-دور الدعاية العثمانية :

فقد ساهمت الدعاية العثمانية أيضا في هجرة الجزائريين نحو بلاد الشام و اسطنبول.[1]

أما الأسباب السياسية و النفسية للهجرة فهي:

- الإهانة التي لحقت بالمسلم الذي كان يعتبر نفسه عزيزا فأصبح ذليلا.
- فشل المقاومة، والذي يعتبر من أكثر الأسباب تأثيرا.
- وحدة الروابط الروحية و اللغوية مع المشرق العربي و نداءات حركة الجامعة الإسلامية[2]
- لقد هاجرت العديد من العائلات الجزائرية إلى البلدان العربية و الإسلامية هروبا بأرواحهم و دينهم. فقد شهدت الجزائر سنوات 1875، 1888، 1898م هجرات إلى تونس و المشرق خاصة نحو سوريا.

وإذا حاولنا إعطاء عدد تقريبي للمهاجرين الجزائريين نحو بلاد الشام في فترة الخمسينات و الستينات، اعتمادا على تقارير القنصليات الفرنسية فقد قدر عددهم بحوالي 2500 شخص، في منطقة دمشق وحدها مع العلم أن نسبة كبيرة من المهاجرين كانت قد استقرت في فلسطين في قرى الجليل و طبرية .[3]

كما هاجرت حوالي 78 عائلة و 347 شخص بتاريخ 1888/09/11م، و 189 عائلة نحو الحجاز عام 1892م و هاجرت 105 عائلة إلى دمشق أيضا عام 1896م.[4]

---

[1]- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص53.

[2]- مزيان سعيدي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها(1871-1941)**، دار سيدي الخير، الجزائر، 2010، ص90.

[3]- نادية طرشون، جمال يحياوي، سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص223.

[4]- المرجع نفسه، ص225، 226.

ويمكن تلخيص مسار الهجرة الجزائرية خلال القرن 19م إلى المراحل التالية :

– المرحلة الأولى مابين (1830–1847م) وخلالها كانت الهجرة قليلة نحو المشرق و كانت في اغلبها نحو المغرب و تونس أو كانت الهجرة داخلية.

– المرحلة الثانية مابين (1848–1870م) وعرفت بهجرة الأمير عبد القادر و أعيان دولته و أنصاره في اتجاهات عديدة منها المغرب، تونس، الشام و الحجاز.

– المرحلة الثالثة مابين (1871–1900م) وكانت في اغلبها نحو بلاد المشرق العربي. [1]

كما عرفت العائلات الجزائرية الهجرة نحو كاليدونيا الجديدة(شمال استراليا)، وذلك بعد نفيها من قبل السلطات الفرنسية بعد ثورة المقراني 1871م. وطردت أيضا المئات من العائلات نحو تونس فقد وصل عدد المهاجرين إليها عام 1876م حوالي 16000 شخص، خاصة القبائل المتواجدة في الجنوب الشرقي الجزائري. أما المغرب فقد قصدتها العائلات التابعة لقبائل التخوم الصحراوية الجزائرية المغربية و للصحراء الغربية.[2]

بالإضافة إلى الهجرة نحو فرنسا خاصة من منطقة الأوراس ، هذا الانتقال فرضته الظروف السيئة التي آلت إليها المنطقة في ظل التشريعات المجحفة و الأساليب القمعية التي طبقت على الأوراسيين في أعقاب الثورات و الانتفاضات الشعبية.

بالرغم من أن الإدارة الفرنسية عملت على منع الجزائريين من الهجرة لأنها تؤدي إلى نقص في اليد العاملة خاصة في المجال الزراعي ، إلا أن الهجرة الجزائرية تواصلت إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين.[3]

---

[1]– مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص89.

[2]– نادية طرشون، جمال يحياوي، سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص223.

[3]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص182، 183.

نستخلص من هذه الدراسة، والتي تناولت التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830-1900) وانعكاساتها على المجتمع الجزائري عدة نتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة.
- ✓ تميزت الزراعة في العهد العثماني بأنها قليلة المردود، استعمل فيها الفلاح أدوات بسيطة وطرق تقليدية بالإضافة إلى أنها معاشية أي موجهة للاستهلاك العائلي بالدرجة الأولى، أما الفائض من الإنتاج فكان يتم تسويقه في الأسواق الجزائرية.
- ✓ تميزت الصناعة في العهد العثماني بأنها تقليدية بسيطة، حيث لم توجد صناعات بالمعنى الحديث فاقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية وخضعت لتحكم ومراقبة الهيئات المهنية في المدن فكانت من بين الأسباب التي أعاقت تطورها بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الصناع.
- ✓ لقد ساهم تشجيع الحكام للتبادل التجاري ومشاركة الأندلسيين الفعالة في تدعيم النشاط التجاري الداخلي بالجزائر، كما انتعشت التجارة الخارجية حيث نشطت التبادلات التجارية مع أوروبا ودول إفريقيا كالسودان.
- ✓ كان لاستيلاء اليهود والفرنسيين على التجارة الخارجية ومحاولة المسيحيين السيطرة على البحر عواقب وخيمة على الجزائر انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م.
- ✓ بعد تضاؤل غنائم الجهاد البحري أصبحت الضرائب المصدر الرئيسي لدخل الأيالة وذلك منذ أواسط القرن 18م، هذه الأخيرة تنوعت واختلفت تسمياتها كما ارتبطت بوضعية الأرض وكيفية استغلالها وطبيعة علاقة سكانها بالحكام.

- ✓ إن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان عن طمع في خيراتها وثرواتها الاقتصادية لذا فقد اعتمدت السياسة الاستعمارية على ترسانة من التشريعات الاقتصادية لإعطاء صبغة شرعية لعملية الاحتلال، هدفت من ورائها إلى استلاب حقوق شعب كاملة والى تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي المميز للشعب الجزائري والذي يكفل وحدته وتضامنه.
- ✓ لقد كانت الانتهاكات الجسيمة الممارسة من قبل الجيش الفرنسي للسكان عقب الاحتلال مباشرة وكذا القوانين الاستعمارية المجحفة كلها خرقا للاتفاق المبرم عام 1830 بين الجزائر وفرنسا، كما كان خرقا لجميع المبادئ الديمقراطية.
- ✓ عمل الاستعمار الفرنسي على استغلال خيرات البلاد كلها، فوجه الإنتاج بما يلائم المصالح الكبرى لفرنسا، وبالتالي أصبحت السياسة الاقتصادية المتبعة تخدم الأقلية الأجنبية في مقابل بقاء غالبية الشعب الجزائري في تدهور اقتصادي كبير.
- ✓ استباحة زراعة الكروم والمحاصيل الزراعية ذات الصبغة التجارية وذلك استيعابا للمزيد من المهاجرين الراغبين في الانتفاع بهذه المحاصيل التجارية وتحسيسهم وكأنهم في بلدهم.
- ✓ بحلول نهاية القرن 19م، كان المستوطنون قد استحوذوا على معظم الغابات و المناطق المجاورة لها جراء التشريعات المتبعة من طرف السلطة الاستعمارية، كما حولت المحاصيل الزراعية من محاصيل معاشية إلى محاصيل تجارية الهدف منها هو إثراء خزائن الشركات وحرمان الجزائريين من مصدر عيشهم.
- ✓ بالرغم من تشدد الإدارة الاستعمارية في تطبيق التشريعات الصادرة وكذا في الأساليب القمعية التي اتبعتها لمعاملة الأهالي إلا أنها واجهتها إرادة قوية من السكان الذين تمسكوا بأراضيهم تمثلت في المقاومات التي انتشرت في كل ربوع الوطن، فبالرغم من الأسلحة الضعيفة للجزائريين إلا أنهم الحقوا خسائر كبيرة بالاستعمار.

- ✓ كما عرف الجزائريون هجرة جماعية إلى البلاد الإسلامية هروبا بحياتهم ودينهم، سيكون لها دور في تزكية الفكر الوطني الذي سيظهر جليا بعد الحرب العالمية الأولى.

الملحق رقم 01

اتفاقية الاستسلام بين قائد الجيش الفرنسي دي بورمون وداي الجزائر حسين باشا.

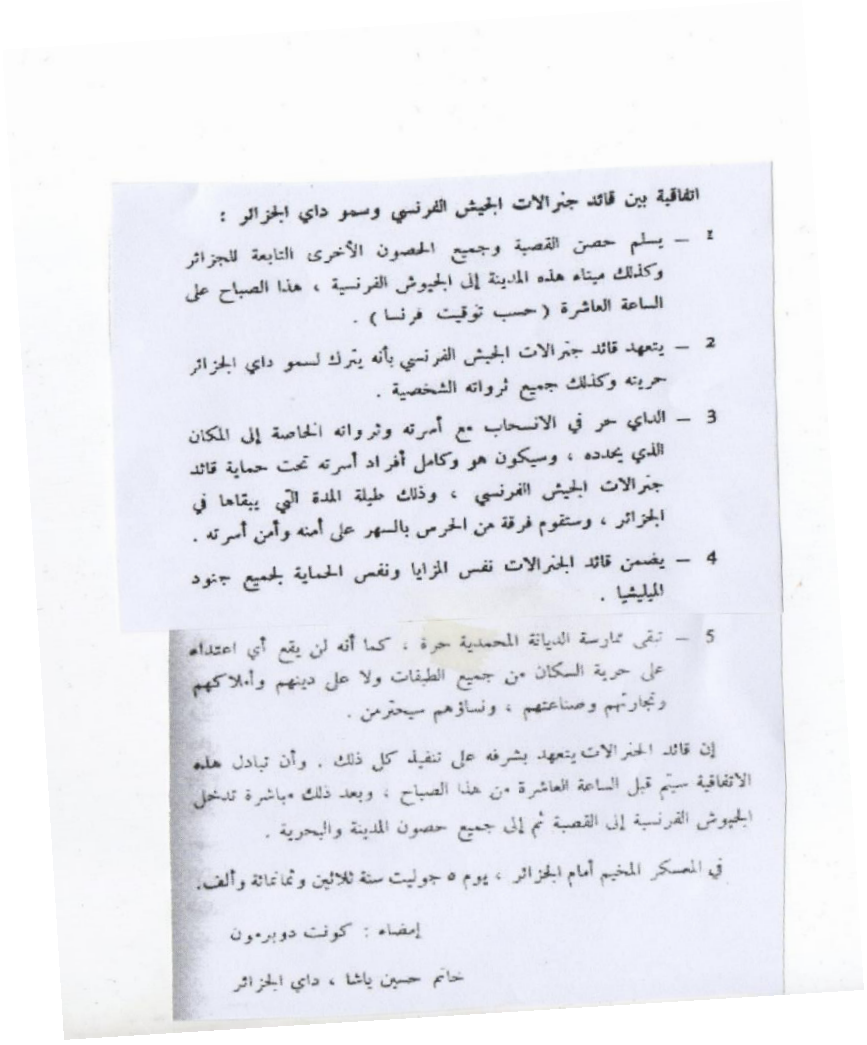

اتفاقية بين قائد جنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر :

1 – يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية ، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا) .

2 – يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية .

3 – الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده ، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي ، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر ، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته .

4 – يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا .

5 – تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ، ونساؤهم سيحترمن .

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك . وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح ، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية .

في المعسكر المخيم أمام الجزائر ، يوم 5 جويلية سنة ثلاثين وثمانمائة وألف.

إمضاء : كونت دوبرمون

خاتم حسين باشا ، داي الجزائر

المصدر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 171، 172.

الملحق رقم 02

قانون سيناتوس كونسيلت الصادر باللغة الفرنسية.

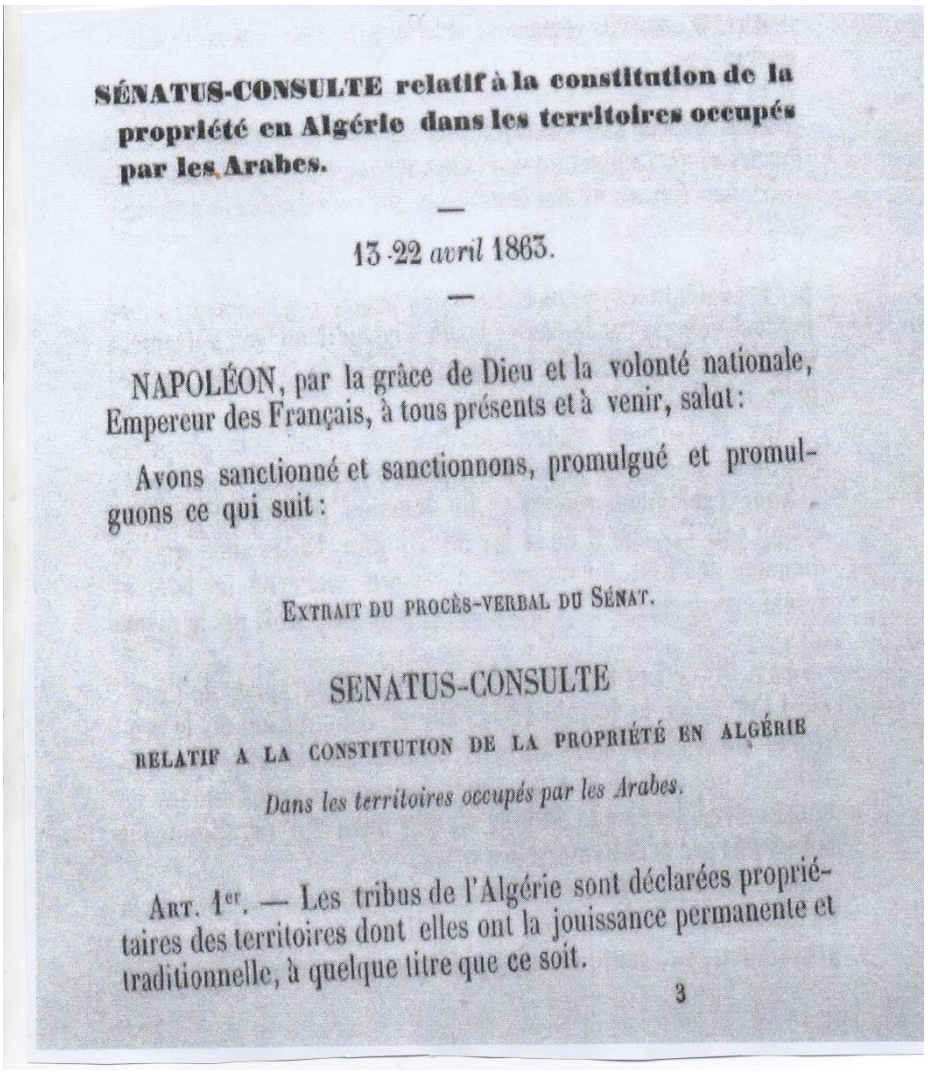

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut:

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit:

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

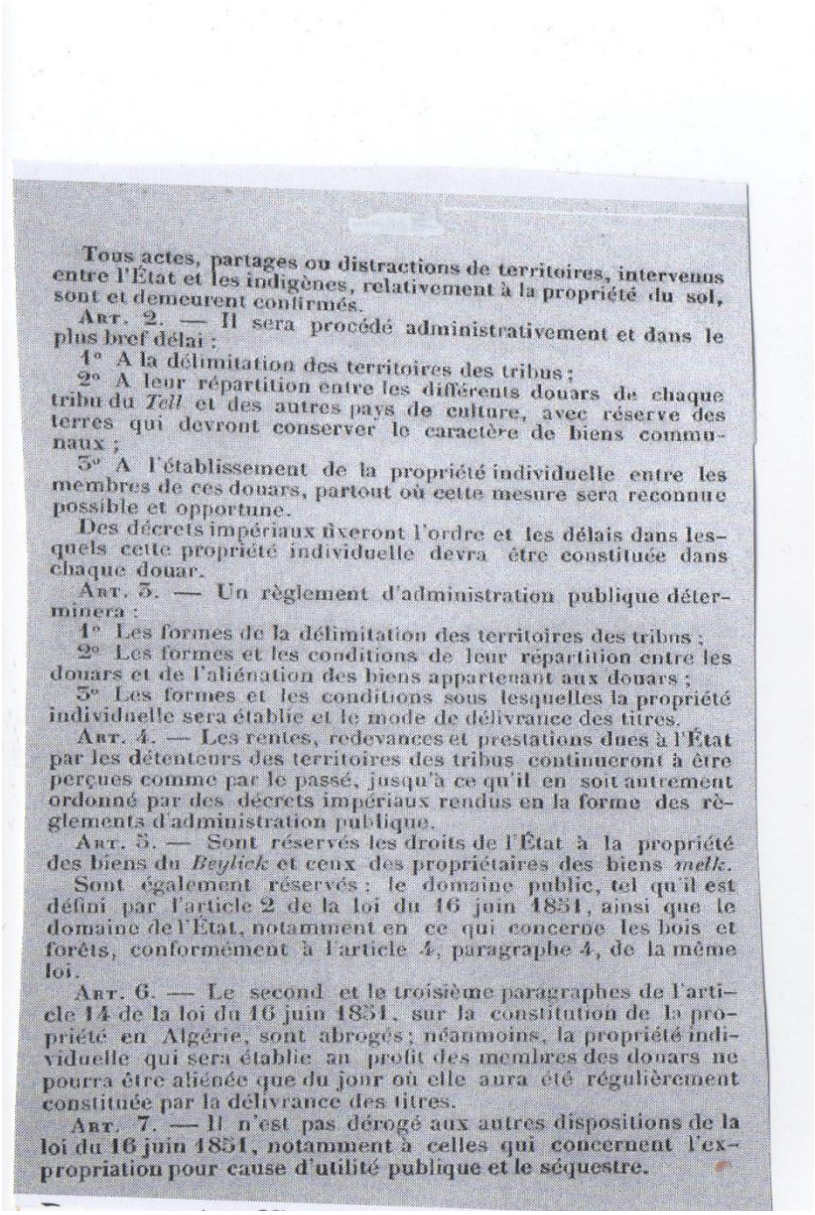

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

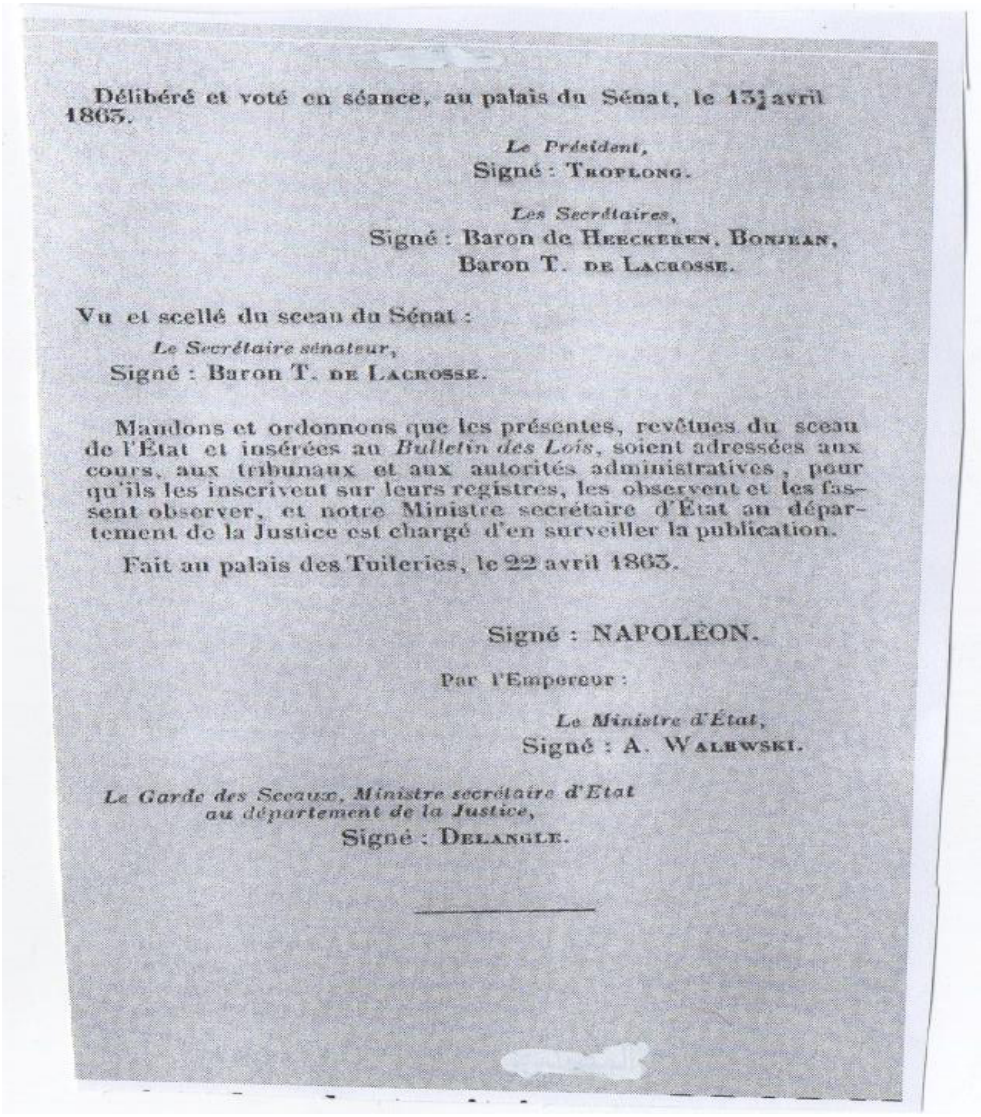

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13½ avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de HEECKEREN, BONJEAN, Baron T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : Baron T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

المصدر: صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص 316، 317.

الملحق رقم 03

نص قانون سيناتوس كونسيلت مترجم باللغة العربية.

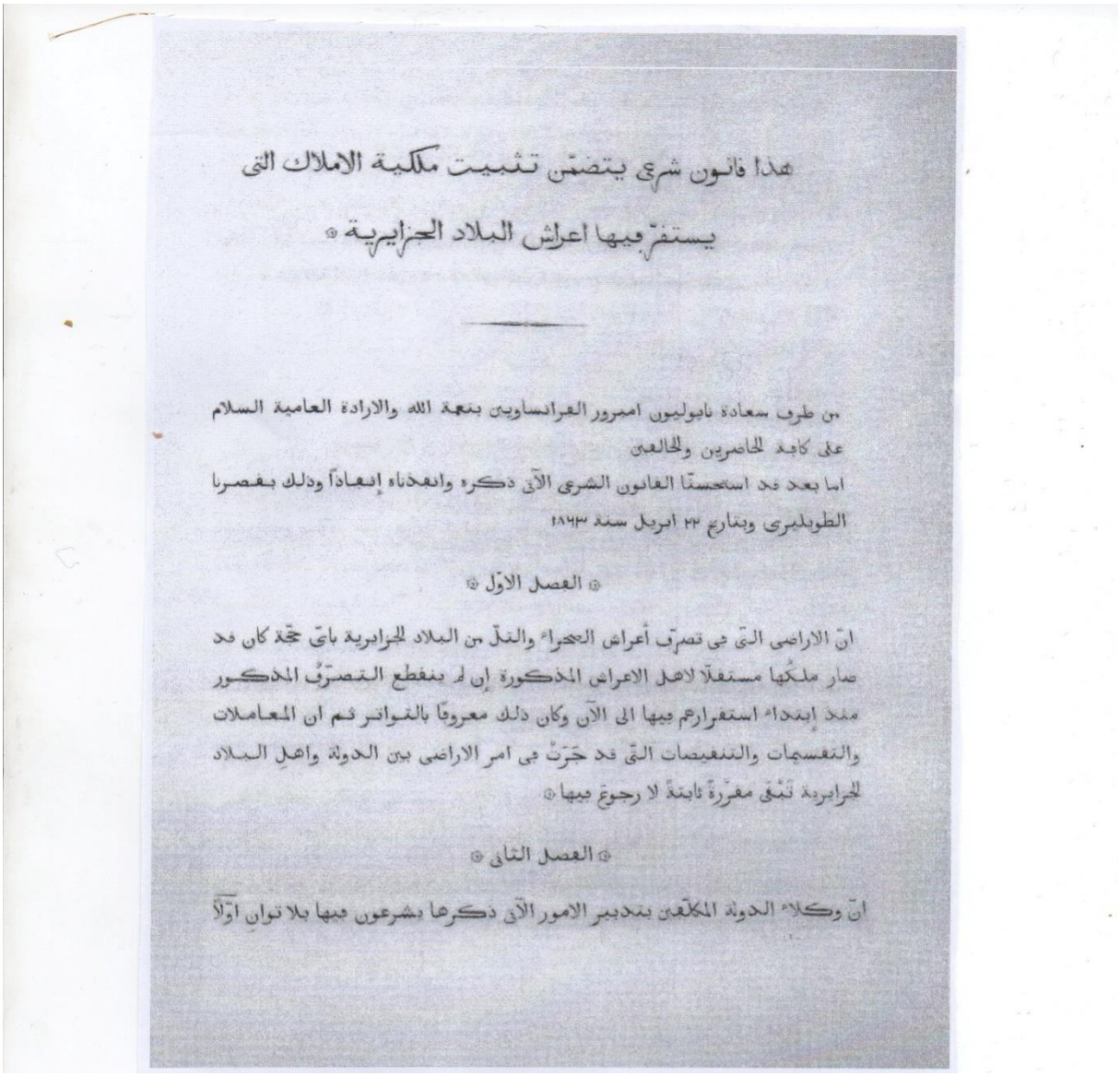

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا
الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان فد
صار ملكها مستقلّا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي فد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهلِ البلاد
الجزايرية تبْقى مقرّرة ثابتة لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

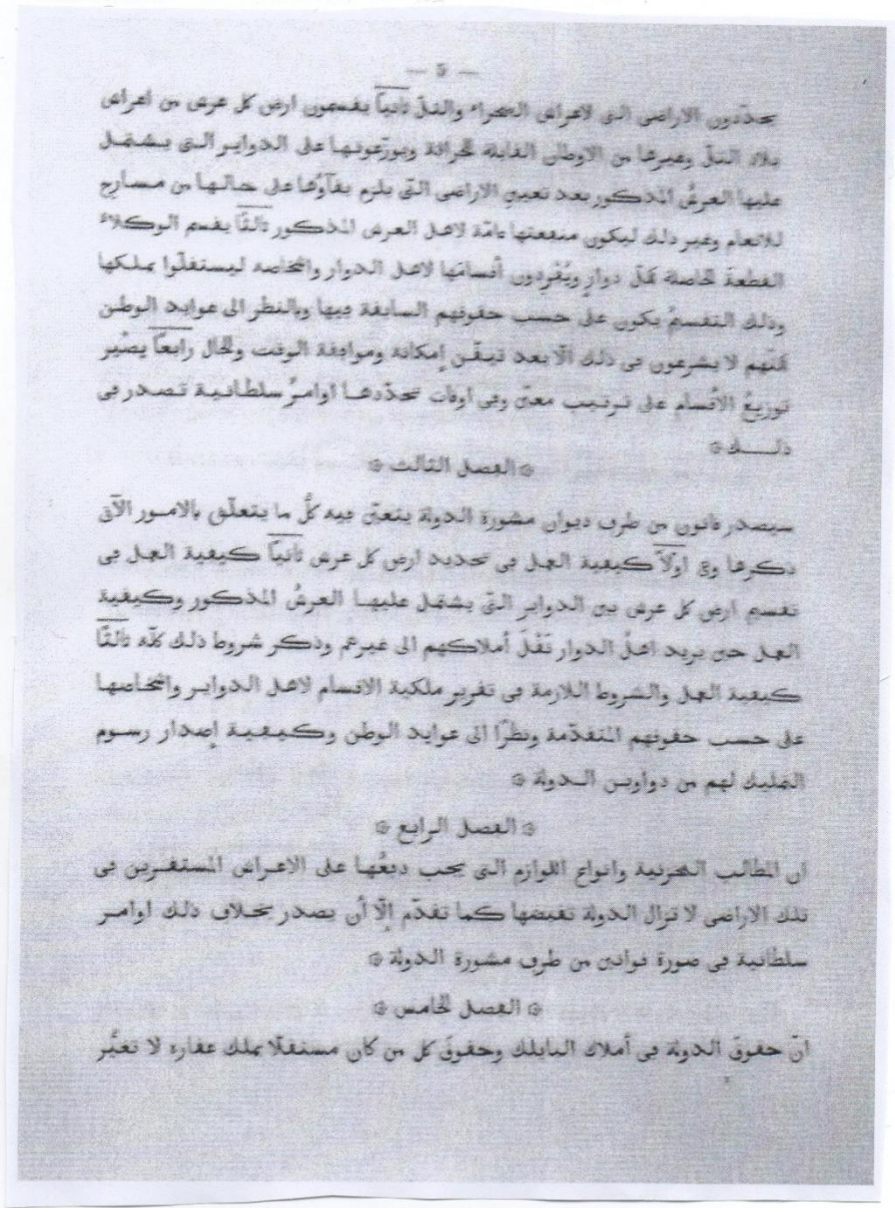

— ٥ —

تحدّدون الاراضي التي لاعراب الصحراء والبدو ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراض بلاد البدو وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوايـر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور بعد تعديل الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوارٍ ويُفرِدون أقسامها لاهل الدوار والخاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها والنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصّير توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرٌ سلطانية تصدر في ذلـــك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلُّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوايـر التي يشتمل عليهـا العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوايـر واتحاسها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب الحربية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراض المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم الّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة نوادين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك الدايملك وحقوقَ كل من كان مستغلّاً بملك عقاره لا تغيّر

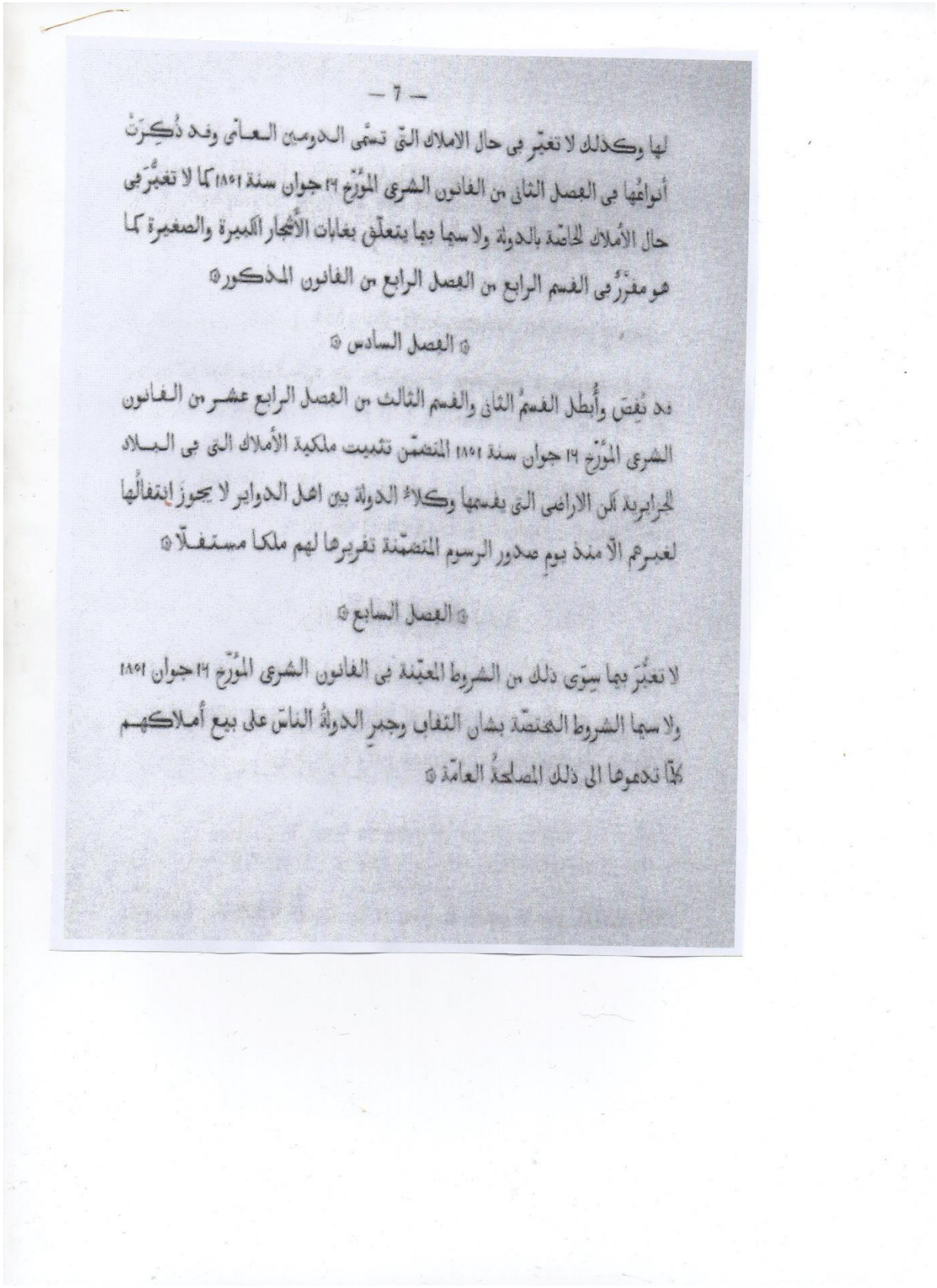

— 7 —

لها وكذلك لا تعتبر فى حال الاملاك التى تسمى الدومين العامى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تعتبَرُ فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى البلاد الجزايرية لكن الاراضى التى بقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوايِر لا يجوزُ انتقالُها لغيرهم الا منذ يومِ صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تعتبَرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ١٦ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان النقاب وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما ندعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

المصدر: صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص 313،315.

ملحق رقم 04

مرسوم 8 أفريل 1857.

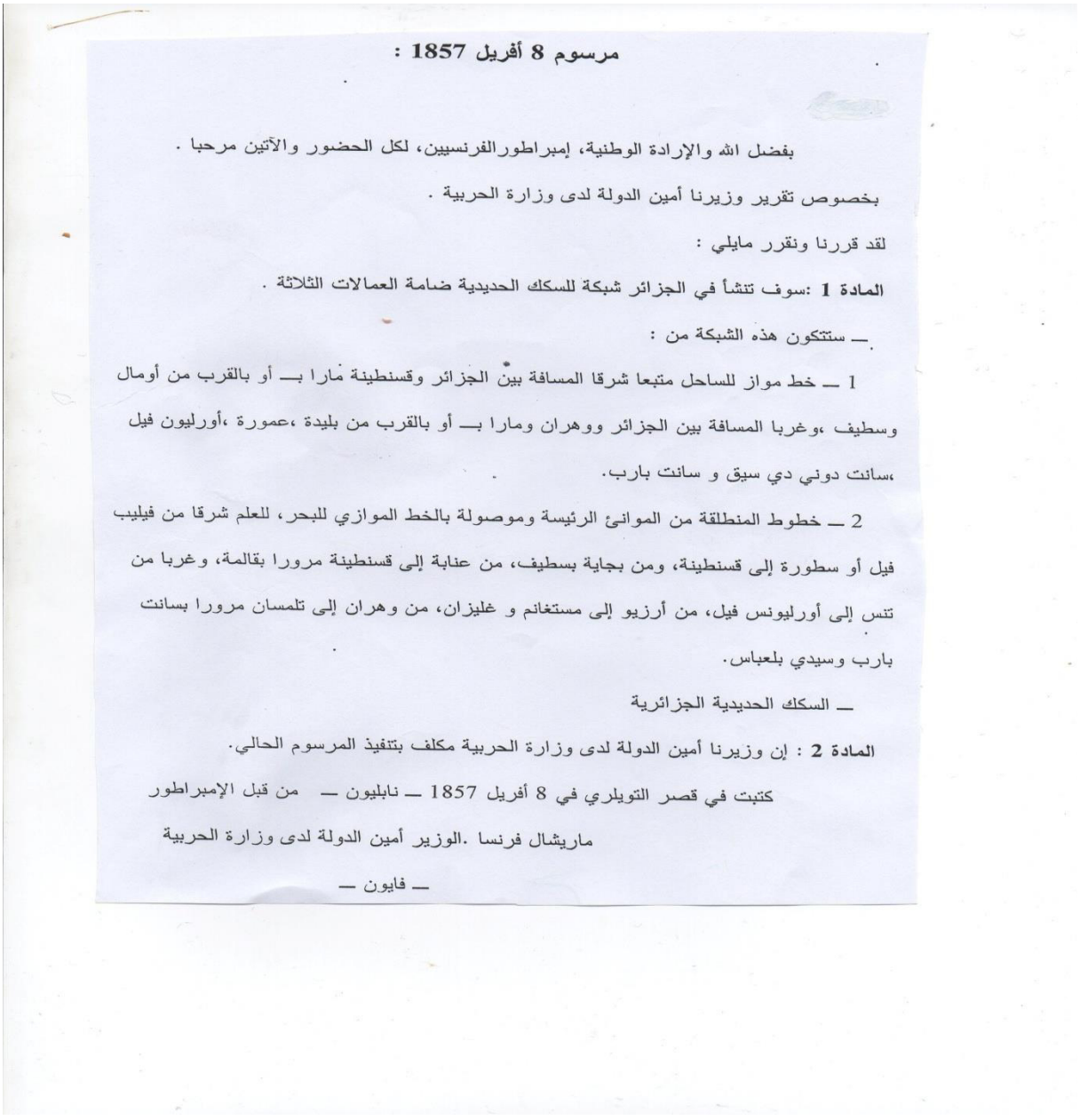

مرسوم 8 أفريل 1857 :

بفضل الله والإرادة الوطنية، إمبراطورالفرنسيين، لكل الحضور والآتين مرحبا .

بخصوص تقرير وزيرنا أمين الدولة لدى وزارة الحربية .

لقد قررنا ونقرر مايلي :

المادة 1 :سوف تنشأ في الجزائر شبكة للسكك الحديدية ضامة العمالات الثلاثة .

ـــ ستتكون هذه الشبكة من :

1 ـــ خط مواز للساحل متبعا شرقا المسافة بين الجزائر وقسنطينة مارا بـــ أو بالقرب من أومال وسطيف ،وغربا المسافة بين الجزائر ووهران ومارا بـــ أو بالقرب من بليدة ،عمورة ،أورليون فيل ،سانت دوني دي سيق و سانت بارب.

2 ـــ خطوط المنطلقة من الموانئ الرئيسة وموصولة بالخط الموازي للبحر، للعلم شرقا من فيليب فيل أو سطورة إلى قسنطينة، ومن بجاية بسطيف، من عنابة إلى قسنطينة مرورا بقالمة، وغربا من تنس إلى أورليونس فيل، من أرزيو إلى مستغانم و غليزان، من وهران إلى تلمسان مرورا بسانت بارب وسيدي بلعباس.

ـــ السكك الحديدية الجزائرية

المادة 2 : إن وزيرنا أمين الدولة لدى وزارة الحربية مكلف بتنفيذ المرسوم الحالي.

كتبت في قصر التويلري في 8 أفريل 1857 ـــ نابليون ـــ من قبل الإمبراطور

ماريشال فرنسا .الوزير أمين الدولة لدى وزارة الحربية

ـــ فايون ـــ

المصدر: حوحو رضا، المرجع السابق.

الملحق رقم 05

شبكة السكك الحديدية والتوسع الكولونيالي في القرن الـ 19.

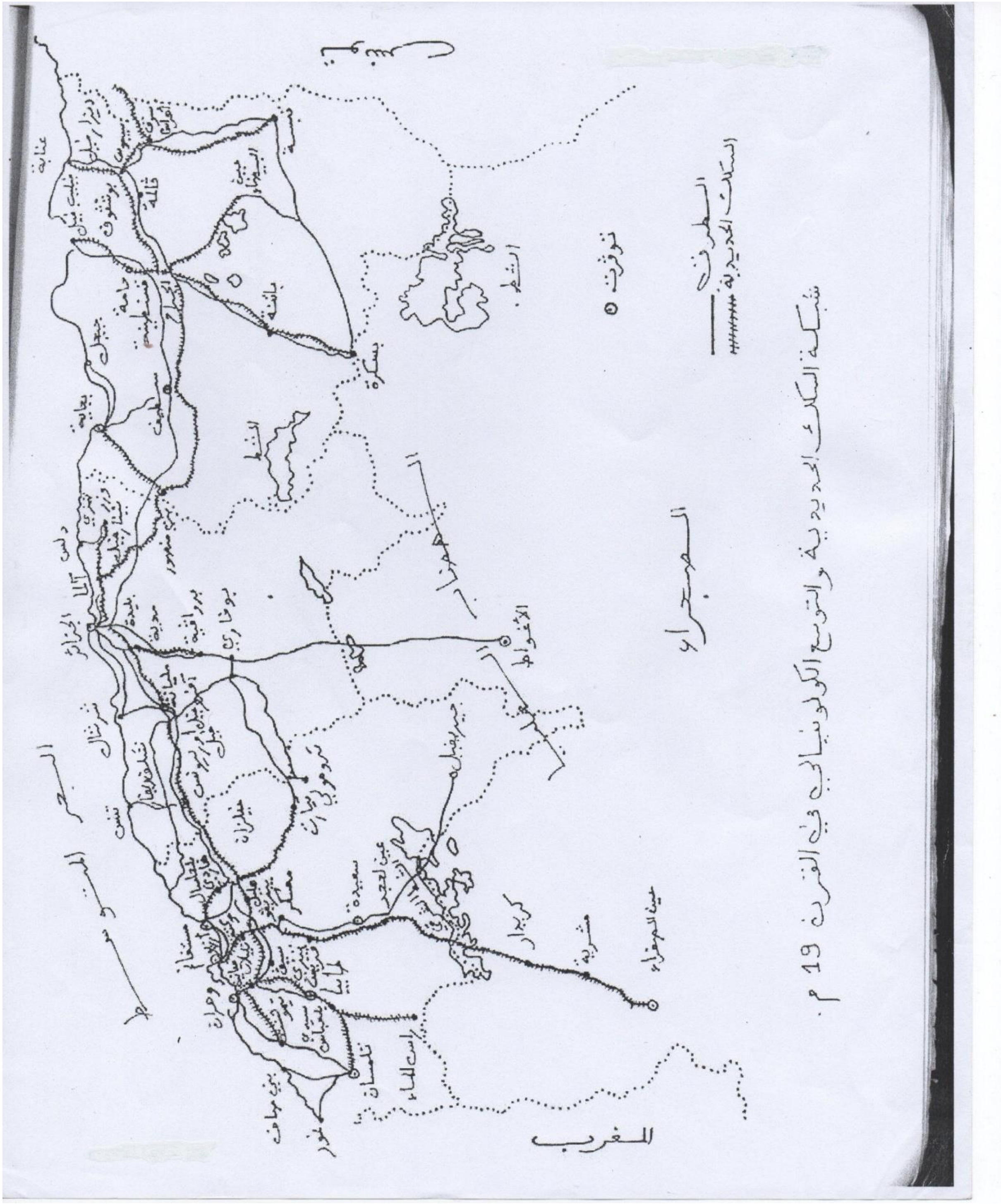

المصدر: حوحو رضا، المرجع السابق.

الملحق رقم 06

تطور شبكة السكك الحديدية لعام 1879 بالجزائر.

المصدر: حوحو رضا، المرجع السابق.

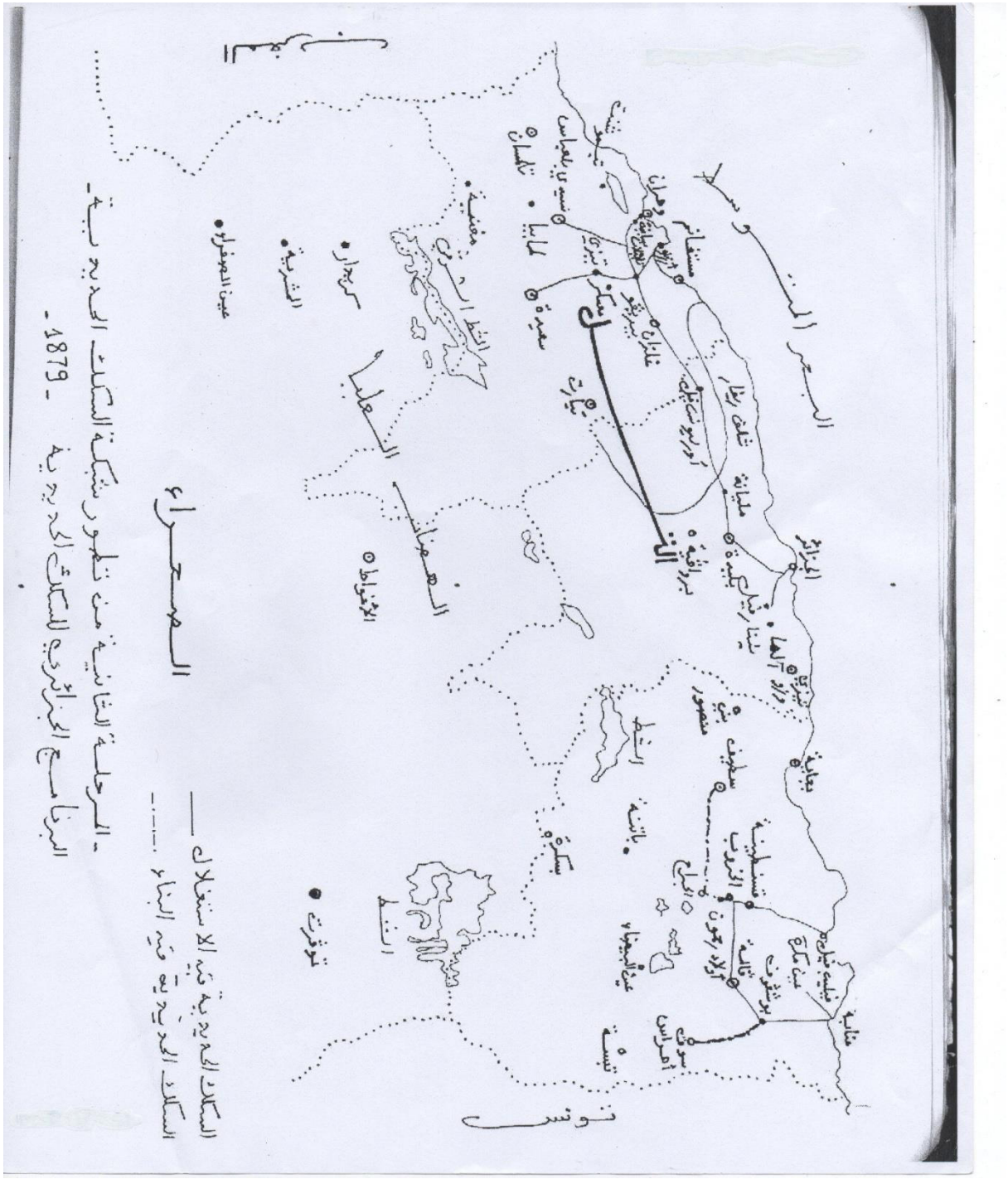

الملحق رقم 07

بعض المناطق التي مسها الجراد عام 1869.

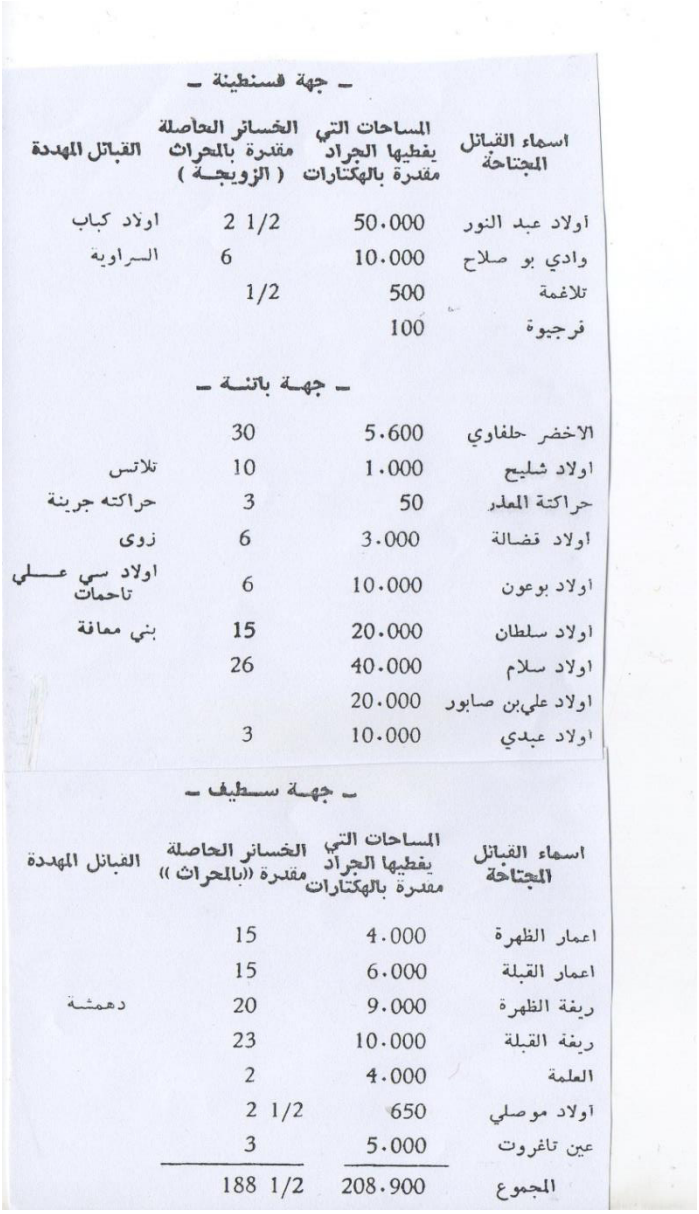

اسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة بالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
ـ جهة قسنطينة ـ			
أولاد عبد النور	50.000	2 1/2	أولاد كباب
وادي بو صلاح	10.000	6	السراوية
تلاغمة	500	1/2	
قرجيوة	100		
ـ جهة باتنة ـ			
الاخضر حلفاوي	5.600	30	
اولاد شليح	1.000	10	تلاتس
حراكتة المعدر	50	3	حراكته جرينة
اولاد قضالة	3.000	6	زوى
اولاد بوعون	10.000	6	اولاد سي علي تاحمات
اولاد سلطان	20.000	15	بني معافة
اولاد سلام	40.000	26	
اولاد علي بن صابور	20.000		
اولاد عبدي	10.000	3	
ـ جهة سطيف ـ			
اسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة «بالمحراث»	القبائل المهددة
اعمار الظهرة	4.000	15	
اعمار القبلة	6.000	15	
ريغة الظهرة	9.000	20	دهمشة
ريغة القبلة	10.000	23	
العلمة	4.000	2	
أولاد موصلي	650	2 1/2	
عين تاغروت	5.000	3	
المجموع	208.900	188 1/2	

المصدر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 114، 115.

أولا المصادر:

1- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تحقيق وتعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2- الزهار احمد الشريف، **مذكرات احمد الزهار1754**-1830، تحقيق: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

3- العنتري صالح، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

4- هابنسترايت.ج.أو، **رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ-1732م)**، ترجمة وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013.

5- الوزان حسن، **وصف إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، الجزء2، الطبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

ثانيا المراجع:

أ- **الكتب بالعربية:**

1- الأشرف مصطفى، **الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

2- ايشبودان العربي، **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، ترجمة: مسعود جناح، دار القصبة، الجزائر، 2007.

3- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)**، دار دحلب، الجزائر، 2007.

4- بن داهة عدة، **الاستيطان الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزئر1830-1962**، الجزء1، الجزء2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

5- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزار من البداية ولغاية 1962**، الطبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

6- بوضرساية بوعزة، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

7- **، سياسة فرنسا البربرية وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

8- بوعزيز يحيى، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

9- **، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

10- بوغفالة ودان، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة المدية وملیانة في العهد العثماني**، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2009.

11- خرشي جمال، **الاستعمار وسياسية الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

12- درياس لخضر، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

13- درياس يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

14- الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

15- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

16- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

17- ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

18- سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007.

19- سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

20- ، **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

21- سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها(1871-1941)**، دار سيدي الخير، الجزائر، 2010.

22- سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة(1832-1847)**، دار قرطبة، الجزائر، 2013.

23- سماعيلي زوليخة المولودة علوش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013.

24- شلوصر فندلين، **قسنطينة أيام احمد باي(1830-1837)**، ترجمة: أبو العيد دودو، طبعة خاصة عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

25- شويتام ارزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية(1519-1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

26- صاري الجيلالي، قداش محفوظ، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900-1954)**، ترجمة:عبد القادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

27- ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

28- طرشون نادية، يحياوي جمال، الخالدي سهيل، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، دار هومة، الجزائر، 2007.

29- عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

30- ، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية، الجزائر، 2013.

31- عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

32- عميراوي أحميدة، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، الجزائر، 2002.

33- ، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

34- ، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1910**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

35- الغربي غالي وآخرون، **العدوان الفرنسي غلى الجزائر الخلفيات والأبعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007.

36- قاصري محمد السعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962)**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

37- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954**، ترجمة: محمد المعراجي، منشوراتANEP ، الجزائر، 2008.

38- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

39- لونيسي رابح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

40- المدني احمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

41- ، **جغرافية القطر الجزائري**، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

42- مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

43- مياسي إبراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1968**، دار هومة، الجزائر،(د س).

44- ، **المقاومة الشعبية**، دار مداني، الجزائر،2009.

45- هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

46- ، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي المريسكي**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

ب-بالفرنسية:

1- Ageron Charles Robert , **les Algériens musulmans et la France 1871-1919**, presses universitaires de France , Paris, 1968 .

2- Amar Aloui, **proprieté et regime foncier en Algerie**, 7 édition, dar aouma, Alger, 2013.

3- André Julien Charle, **histoire de l Algérie contemporaine la conquete et les débuts de la colonisation(1827-1871)**, casbel edition, Paris, 1964 .

4- Paul Bernard, **histoire, colonisation, geographie et administration de lAlgérie**, kessinger, Alger, (N.d).

المقالات:

1- بوسعد الطيب، "**الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني(وادي ريغ نموذجا)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، مأخوذة من الموقع الالكتروني:
.El-Wahat-univ-Ghardia.dz بتاريخ: 2015/10/30.

2-حاضري يمينة بن اصغير، "**الحركة التجارية بالجنوب الشرقي الجزائري من القرن 10م إلى القرن 17م**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، مأخوذة من الموقع الالكتروني:.El-Wahat-univ-Ghardia.dz بتاريخ: 2016/02/15.

الملتقيات:

1- بوعلام بلقاسمي، "**مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن19**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2- بن داهة عدة، " **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

3- بن داود نصر الدين، "**مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4- بوجلة عبد المجيد، "**مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال بيجو**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5- دهاش الصادق، "**الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19م**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6- شيتور جلول، "**العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

7- عاشور موسى، "**أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

8- فارح رشيد، "**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

9- قنان جمال، "**التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية وتسلطية واستغلالية**"، الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقية التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

10- مجاود محمد، "**الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

11- ملاخسو الطاهر، "**نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر(1830-1962)**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

12- مهديد إبراهيم، "**بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا(البعد التاريخي والواقع الاجتماعي)**"، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

13- يحياوي جمال، "**دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19م**"، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بن حراث علي، **السياسة المائية الفرنسية في الجزائر و آثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي بمنطقة القبائل الصغرى نموذجا 1830-1926**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر بوزريعة، 2012-2013.

2- بيرم كمال، **الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

3- حوحو رضا، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار(1830-1914)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

4- حيمر صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

5- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

6- شلبي شهرزاد، **ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

7- طوبال نجوى، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

8- عبود علي، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.

9- عبيد مصطفى، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) اوربان 1812-1844 دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

10-عسول صالح، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

11- عيساني محمد، **تطور النشاط الاستيطاني في الشلف(1843-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011-2012.

12- غرينة عبد النور، **الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية1840-1939**، رسالة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

13- قليل مليكة، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939**، رسالة ماجستير في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

14- يزير عيسى، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

الموضوعات **الصفحة**

شكر وعرفان

مقدمة.....أ-ث

الفصل الأول : الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.....5-30

المبحث الأول:الواقع الزراعي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.....5

المطلب الأول:الملكية العقارية للأراضي.....5

المطلب الثاني:المنتجات الزراعية.....8

المطلب الثالث: الوضع العام للفلاح.....10

المبحث الثاني: الواقع الصناعي للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.....12

المطلب الأول:أنواع الصناعات والمدن الصناعية.....12

المطلب الثاني: أهم الحرف.....18

المطلب الثالث:خصائص الصناعة الجزائرية.....19

المبحث الثالث:أوضاع التجارة الجزائرية أواخر العهد العثماني.....21

المطلب الأول: أنواع التجارة.....21

المطلب الثاني: شبكة المواصلات.....27

المطلب الثالث: أهم الصادرات والواردات.....29

الفصل الثاني: التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1830-1900).....31-62

المبحث الأول: التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1830-1850).....31

المطلب الأول: مصادرة الملكيات.....31

المطلب الثاني: النظام الضريبي والتنظيم الجمركي.....37

المطلب الثالث:سيطرة الإدارة الفرنسية على الأسواق التجارية.....41

المبحث الثاني:التشريعات الاقتصادية الفرنسية (1851-1870).....43

المطلب الأول: تقسيم الأراضي.....43

المطلب الثاني: الشركات الاستثمارية.....47

المبحث الثالث: التشريعات الاقتصادية الفرنسية(1871-1900).....52

المطلب الأول: التشريعات الزراعية.....52

المطلب الثاني: التشريعات الصناعية.....58

المطلب الثالث: التشريعات التجارية.....61

الفصل الثالث: انعكاسات التشريعات الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين.....63-81

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.....63

المطلب الأول: تفكيك وحدة الأرض.....63

المطلب الثاني: انتشار الفقر.....66

المطلب الثالث: تدهور الحالة الصحية.....69

المبحث الثاني: رد فعل الجزائريين.....73

المطلب الأول: المقاومة المسلحة.....73

المطلب الثاني: الهجرة الجماعية.....78

الخاتمة.....82-84

الملاحق.....85-94

قائمة المصادر والمراجع.....95-104

الفهرس.....105-107